

Precautions for Textual Meaning and Poetic Fabric in the Poetry of Tarfa Ibn Al-Abd: A Study of Two Morphological Formulas or One Formula without the Other

Fayez Sobhy Abdelsalam Torky*^{ID}

College of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University, Oman.

Received: 20/10/2023
Revised: 7/12/2023
Accepted: 4/1/2024
Published online: 14/11/2024

* Corresponding author:
f.torky@squ.edu.om

Citation: Torky, F. S. A. (2024).
Precautions for Textual Meaning and
Poetic Fabric in the Poetry of Tarfa
Ibn Al-Abd: A Study of Two
Morphological Formulas or One
Formula without the Other. *Dirasat:
Human and Social Sciences*, 52(1),
451–464.
<https://doi.org/10.35516/hum.v52i1.5966>

Abstract

Objectives: The effectiveness of the morphological formula in the reserve of textual meaning in the poetry of (Tarfa Ibn al-Abd) and the extent of its contribution to the synergy of the morphological system with the poetic fabric, through one or more formulas

Methods: A descriptive approach was employed as the analytical tool. Positions within the text were described and analyzed, emphasizing differences in approach that demonstrate the relationship between the selected study part and its significance and impact on the text, with a focus on understanding unintended connotations while enhancing meaning.

Results: The poet's precaution for the textual meaning and poetic fabric in the two combined nominal forms was by combining them in the position of the adjective, on the one hand that sufficiency with one formula may be suspected of criticism or illusion; He also combined two noun forms, complementing each other in different grammatical functions. It was expressed in one morphological form without another as a precaution as well, in addition to the will of the meaning of what is related to the context.

Conclusions: The concept of precaution is a worthwhile exploration in poetic texts, especially those penned by masters of poetry. Deliberate selection is necessary in situations where misinterpretation or misunderstanding of the intended message is possible. Writers must exercise caution in word choice, whether in terms of morphology or other linguistic aspects, as highlighted in this research.

Keywords: Reserve, poetic fabric, morphological formulas, textual meaning, Tarfa Ibn al-Abd.

الاحتياط للمعنى النصي والنسج الشعري بالصيغتين الصرفيتين أو بصيغة دون أخرى في شعر طرفة ابن العبد

فايز صبحي عبد السلام تركي*

قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان

ملخص

الأهداف: التعرف على فاعلية الصيغة الصرفية في الاحتياط للمعنى النصي في شعر (طرفة) ومدى إسهامها في تأزر النظام الصرفي مع النسج الشعري، من خلال الصيغتين الاسمييتين مجتمعيتين أو بالصيغة الصرفية الواحدة دون غيرها. المنهجية: هو المنهج الوصفي المتخذ من التحليل أداة له؛ ومن ثم وصفت المواضع، وحللت، مع إظهار ما يميزها من حيث التناول الذي يبيّن علاقة اختيار الجزئية موضع الدراسة للمعنى وأثرها في النص حيث الاحتياط له من أن يفهم منه غير المراد مع تمكين المعنى. النتائج: إن احتياط الشاعر للمعنى النصي والنسج الشعري بالصيغتين الاسمييتين المجتمعيتين كان بالجمع بينهما في موقع الصيغة، من جهة أن الاكتفاء بصيغة واحدة قد يكون مظنة النقد أو التوهم؛ ومن ثم احتاط بالصيغة الثانية المغايرة للأولى لفظاً ومعنى، مثل صيغ المبالغة المختلفة. وقد جمع أيضاً بين صيغتين اسميتين، تكمل إحداها الأخرى في وظائف نحوية مختلفة، كأن تكون إحداها اسماً للناسخ والأخرى في موقع الصيغة. وقد جمع بينهما في موقع خبر الناسخ وصفته: بحيث توضح الصيغة الثانية كنه الأولى. وقد بنعت المصدر بالصيغة المشبهة احتياطاً من إردة الحدث فقط، وغير ذلك؛ من أجل الدلالة على استمرار الحدث ودوامه وثبوته. وقد عبر بصيغة صرفية واحدة دون أخرى احتياطاً أيضاً، بالإضافة إلى إرادة معنى ما يتصل بالسياق.

الخلاصة: الاحتياط من الموضوعات المهمة في النصوص الشعرية لاسيما نصوص فلاح الشعر، فهو اختياراً مقصوداً قصداً في المواضع التي قد تكون مظنة فهم غير المراد أو فهمه وتأويله بطريقة لا يقصدها المرسل؛ ومن ثم يحتاط من ذلك باختياره معطى صرفياً على نحو ما جاء بالبحث.

الكلمات الدالة: الاحتياط، النسج الشعري، الصيغة الصرفية، المعنى النصي، طرفة ابن العبد



© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف رُسُلِهِ وأنبياؤه وعلى آله وأصحابه الذين حفظوا القرآن، وحافظوا عليه من التبديل والتحرّيف؛ ومن ثمّ كان الحفاظ على لغته، فكانوا أعلاماً يُهتَدَى بهديهم، أمّا بعدُ،

فما كان لِنَصِّ مّا - سواءً أكان شعراً أم نثراً- أن يستوي على عُوْدِهِ إلّا بتضافر جَدَائِلِ النِّظام اللُّغويّ، بعضها مع بعض، في سَعْيٍ إلى تنويع ما يريده المُبدِع من معنى. ذلك المعنى الذي يتطلّب من المُبدِع التّأني في بعض مَحَطَّاتِهِ احتياطاً للمعنى، باستخدام ما لدى النِّظام اللُّغويّ من وسائل، تمكّنه من إجراء هذا الاحتياط؛ ومن ثمّ يكون المُبدِع مُطمئنّاً إلى إيصال المعنى للمتلقي بالصورة التي أَرادها.

ولمّا كان ذلك كذلك، فإنّ من أمارات تفاعل المُتلقي مع النّصّ أن يغوص فيما وراء الشّكل مُحاولاً إعمال عقله، في سَعْيٍ منه إلى مُشاركة المُبدِع في إعادة اكتشاف ذلك النّسيج الذي تشتمل خيوطه على وسائل الاحتياط للمعنى النّصّي. وهنا أجدني مُطالباً بالإشارة إلى أنّ الاحتياط للمعنى قد خصّص له ابن جنيّ باباً بعنوان "باب في الاحتياط" قال فيه: "اعلم أنّ العرب إذا أرادت المعنى مكنته، واحتاطت له. فمن ذلك التّوكيد، وهو على ضربين: أحدهما تكرير الأوّل بلفظه... والثّاني تكرير الأوّل بمعناه... ومن ذلك الاحتياط في التّأنيث... ومنه الاحتياط في إشباع معنى الصّفة... ومنه قولهم: لم يقم زيد، جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن كان معناه المُضَيّ... وكذلك قولهم: إنّ قُمتَ قمت؛ فيجئ بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع... ومن الاحتياط إعادة العامل في العطف والبدل، فالعطف نحو مررتُ بزيدٍ وبعمرو؛ فهذا أوكدُ معني من قولك مررتُ بزيدٍ وعمرو. والبدل كقولك: مررتُ بقومك بأكثرهم، فهذا أوكدُ معني من قولك: مررتُ بقومك أكثرهم، ووجوه الاحتياط في الكلام كثيرة، وهذا طريقها، فتنبّه عليها" (ابن جني، 1988، 101/3-111).

هذا، ومن باب الأمانة أن أُشير إلى أنّ الدكتور فاضل السّامرائي قد تناول هذا الباب مُضيّقاً إلى ما ذكره ابن جنيّ، فقال: "إنّ العرب إذا أرادت تثبيت معني من المعاني وأرادت تمكينه في النّفس احتاطت له، واجتهدت في تثبيته والتّمكن له وإحاطته بسيّاح يمنع المُخاطب من أن يقع في الوهم أو أن ينصرف ذهنه إلى معني آخر أو أن يفوت عليه شيء من المعنى. ومن بين هذه الطرائق التي اتّبعها للاحتياط للمعنى: 1 - الإعراب: قد تكون عبارة تحتل أكثر من وجهٍ إعرابي، ويحتمل أحد وجوهها أكثر من معنى، والوجه الآخر ينصّ على معني مُعيّن، فإذا أرادت التنصيص على هذا المعنى عدلت عن الوجه المُحتمل إلى الوجه الذي ينصّ على المعنى المُراد... 2 - وَضْعُ الظّاهر موضع المُضمر... 3 - ذُكْرُ ضمير الفصل؛ ليفصل بين النّعت والخبر، فيما فيه احتمال ذلك... 4 - التّنصيص على أحد المعاني المُحتملة للعبارة بما يَعرّن ذاك... 5 - التوكيد، وأقسامه متعدّدة... 6 - عدم الاكتفاء بدلالة السّياق والقرائن... 7 - التّصريح بذكر ما اقتضاه الكلام وعدم الاكتفاء بما تقدّم منه... 8 - الجمع بين صيغتين، تكمل إحداها الأخرى... ومنه الجمع بين الاسم والفعل للدلالة على الحدوث والثبوت... وقريب من هذا الباب الجمع بين صيغتين، تكمل إحداها الأخرى... 9 - نفي الحدث بنفي إرادته... 10 - ضَرْبُ المثل بعد الحُكم تقريراً له وتمكيناً له في النّفس... 11 - ذُكْرُ ألفاظٍ مُنْهِيّة بين يدي المعنى المقصود احتياطاً لئلا يضيع منه شيء... 12 - البدل وعطف البيان... 13 - الاختصاص... 14 - النّعت الذي يوضّح المنعوت ويبينه... 15 - الجُمْلُ المُفسّرة..." (عبد اللطيف، 1990، ص 142-157).

وبناءً على ما سبق يمكن الإشارة إلى أنّ الاحتياط "أسلوبٌ يلجأ إليه المُتكلّم لتدارك معنى كلامه عند شعوره بنقص فيه أو لخروجه عن القصد أو لغموضه وإيهامه أو لأيّ سببٍ آخر، فيقيده بما يحفظ ذلك المعنى ويصونه من الخطأ والزّلل والعيب، ويأمن اللّبس، ويدفع عنه الظنّ والاحتمال، وذلك بالأخذ بأوثق الوجوه" (السلطاني، 2015، ص 16، وشفطر، 2021، ص 254-264).

وممّا لا شكّ فيه أنّ (الاحتياط) مصطلحٌ يتقاطع مع مُصطلحي الاحتراز والاحتباس، من جهة الدلالة على الحفظ، لكنّه أعمّ منهما (ينظر: السلطاني، 2015، ص 18-20، والجرجاني، 1983، 31/1، والجرجاني، 1983، 273/1)، فقد قال الخليل: "وكلُّ من أحرز شيئاً كَلَهُ، وبلغ علْمُهُ أَقْصَاهُ فقد أحاط به يُقال: هذا أمرٌ ما أَحَطْتُ به علماً" (الفراهيدي، 1980، مادة "حوط" 277/3). ويتقاطع مع (التتميم) أيضاً، قال ابن رشيق "وهو التّمام أيضاً، وبعضهم يُسمي ضرباً منه احتراساً واحتياطاً. ومعنى التتميم: أن يحاول الشّاعرُ معني، فلا يدع شيئاً يتم به المعنى حُسْنَهُ إلّا أوردّه، وأتى به، إمّا مبالغة، وإمّا احتياطاً واحتراساً من التّفصير" (ابن رشيق، 43/2). ويتقاطع الاحتياط مع الاختيار أيضاً، لكنني أُشير إلى أنّ كلّ احتياطٍ يعدُّ اختياراً، وليس كلّ اختيارٍ احتياطاً. وهنا أُشير إلى أنّ الاحتياط كما يكون في الخطاب، نثراً وشعراً، قد يكون في التناول العلمي لمسألة مّا، فيحتاج لرأيه بدليل مّا، لكن موضوعنا في الاحتياط الخاص بالاستعمال لدى طرفة في ضوء عنوان البحث، حيث الاحتياط الصّرفي، من خلال الجمع بين صيغتين اسميتين أو التّعبير بصيغةٍ صرفيةٍ واحدةٍ دون أخرى.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أنّ فكرة هذا البحث قد انقدحت منذ عام 2009م- حيث عملي على كتاب بعنوان "وسائل العربيّة في الاحتياط للمعنى ودورها في النّصّ، دراسةٌ نَحْوِيّةٌ صَرْفِيّةٌ لَدَى الشّاعر الأُسْطُورِيِّ طَرْفَةِ ابن العبد، لم أفرغ منه بعد- وثمّة رسائل جامعية عن الاحتياط أشرفت عليها طيلة هذه المدة- لكن ثمة ظروف مّا حالت دون ذلك؛ ومن ثمّ استجمعت قواي لإنجاز هذا البحث بعد أن قرأت شعر (طرفة ابن العبد) مرة بعد مرة؛ من منطلق أنّه لمّا كان للشعر الجاهلي قيمةٌ متجدّدة في الثقافة العربية، بوصفه النّصّ المؤسّس للشّعريّة العربية، والذي ما يزال فاعلاً فيها، فإنّه يبقى صالحاً لإثارة النّقاش النّقدِيّ المتجدّد حول قِيَمِهِ الجمالية والثّقافية، وتأثيراته الممتدة في الأدب العربيّ والأدب الأخر، وإعادة قراءته ومراجعة ما يتّصل به من قضايا في ضوء المناهج النّقدية واللّسانية المُستحدّثة.

ومن ثَمَّ كان عنوان بحثي هذا "الاحتياط للمعنى النصي والنسج الشعري بالصيغتين الصرفيتين أو بصيغة دون أخرى في شعر طرفة ابن العبد" مقسماً على مُقدِّمة ومبحثين، هما:

المبحث الأول: الاحتياط للمعنى النصي والنسج الشعري بالجمع بين صيغتين اسميتين.

المبحث الثاني: الاحتياط للمعنى النصي والنسج الشعري بالتعبير بصيغة صرفية دون أخرى.

أمّا عن كون السبب في اختيار ديوان طرفة، فيمكن الإشارة إلى أنّ الجاحظ قد قال عنه في البيان والتبيين: "قال أبو عثمان: وليس في الأرض أعجب من طرفة ابن العبد وعبد يغوث؛ وذلك أنّا إذا قيسنا جودة أشعارهما في وقت إحاطة الموت بهما لم تكن دون سائر أشعارهما في حال الأمن والرفاهية" (الجاحظ، 1988، 268/2). لكن لماذا البحث في الاحتياط للمعنى من خلال وسائل الصرف على سبيل المثال؟

تكمين مسوغات البحث في الآتي:

1. الاحتياط للمعنى النصي من الموضوعات التي تعكس كَوْن اللغة العربية لغةً وظيفيةً، من خلال وسائلها المختلفة، ومن خلالها تتضح علاقة النظام اللغوي لاسيّما الصرفي بالمعنى النصي.
2. وسائل الاحتياط للمعنى النصي تُسهم في النص على المعنى المراد من قبل المبدع؛ ومن ثَمَّ تكون بمثابة جاذبٍ للمتلقي؛ كي يُشارك المبدع في تشكيل النص موضع الدراسة، وإعادة اكتشافه، على الرغم من تعدد القراءات، من جوانب أخرى، في إطار خدمة اللغة العربية. لكن هذه القراءات لا تنفي مشروعية ما نحنُ بصددِه من قراءة، في إطار ما يُسمّى بمشروعية القراءات المتعددة.
3. وسائل الاحتياط للمعنى النصي تُسهم في تأزر النظام اللغوي مع النسج الشعري، بوزنه وقافيته، وما لهما من متطلبات لاسيّما الاحتياط الصرفي.

أهداف البحث:

1. خدمة اللغة العربية، من خلال التعرف على فاعلية وسائل اللغة في الاحتياط للمعنى النصي في شعر طرفة ابن العبد، من خلال الاحتياط الصرفي حيث مُحددات البحث.
2. خدمة اللغة العربية، من خلال التعرف على مدى إسهام هذه الوسائل في تأزر النظام اللغوي مع النسج الشعري.
3. خدمة اللغة العربية، من خلال الخروج من دائرة ترديد القوالب اللغوية الجافة، لاسيّما النحوية والصرفية منها، إلى بيان كونها عناصر حياة، ودماً يجري في شرايين النص موضع الدراسة؛ ومن ثَمَّ ينبغي على مُفكرينا وطلابنا تمثّل هذه الحياة عند تصديهم لدراسة نصّ ما.

منهج البحث:

يُمكن منهج البحث في المنهج الوصفي المتخذ من التحليل أداهً له، فيصِف مواضع اختيار وسائل الاحتياط للمعنى صرفياً، ويُحلّلها في ضوء العنوان مُسترشداً بكتابات القدماء والمحدثين، مع إظهار ما يميّزها من حيث التناول الذي يبيّن علاقة اختيار الجزئية موضع الدراسة بالمعنى ودورها في النص حيث الاحتياط له من أن يُفهم منه غير المُراد.

فالشاعر يستخدم ما أوتي من وسائل في سبيل ذلك، وهو بالطبع يقصد ما قاله حيث إنّه "من المعروف سلفاً أنّ الشعريّة تقوم على القصْد الاختياري، بمعنى أنّ المبدع يتعامل مع لغته تعاملًا انتقائيًا، سواء كان ذلك في دائرة المفردات أو في دائرة التراكيب" (عبد المطلب، 1997، ص 30)، في إطار خدمة المعنى، فالمعنى "هو القصْد الذي يقع به القول على وجهه دون وجه" (العسكري، 1979، ص 25، والشهري، 2004، ص 367). وهنا يحضرنى ما قاله عبد القاهر الجرجاني: "الفرق بين قولنا: "حروف منظومة" وكلّم منظومة؛ وذلك أنّ نظّم الحروف هو توالفها في النطق فقط، وليس نظّمها بمقتضى معنى، ولا النّظم لها بمقتضى ذلك رَسْمًا من العقل اقتضى أن يتحرّر في نظّمها لها ما تحرّاه، فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال: "رَبَضَ مكان ضَرَبَ، لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد، وأمّا نظّم الكلم، فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتضي في نظّمها آثار المعاني، وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذاً نظّم يعتدّ فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النّظم الذي معناه ضمّ الشّيء إلى الشّيء كيف جاء واتّفق" (الجرجاني، 1992، ص 49).

هنا أُشير إلى أنّ سبيل النهوض بالتناول النحوي والصرفي يكمن في تسليط الضوء على المرتكزات النحوية والصرفية وبيان دورها في النصوص من ناحية كُنْه هذه المرتكزات ومدى إعمال العقل فيها لاسيّما دورها في الاحتياط للمعنى، بالخروج من دائرة ما تمّ تجاوزه إلى ما يمكن تفعيله وتجديده؛ ليَتَخَطّى إطار الفهم الجزئي إلى آفاق المعالجة الكلية والشمولية الرّخبة للنص. سواء كان نثراً أم شِعْراً. هذا، مع مراعاة علاقة هذه المرتكزات بالنسج الشعري في النص الشعري، ومدى تعالّقها معه؛ من أجل استقامة الوزن وصحّة القافية، بوصف كلّ منهما جزءاً من المعنى النصي (ناصر، 1981، ص 36، وعبد اللطيف، 1990، ص 5، وعبد البديع، 1989، ص 176)، في إطار الخروج ممّا يُسمّى بالضرورة الشعرية والتعامل مع ما يندرج تحت الضرورة على أنّه من لغة الشعر التي قصدها الشاعر قصداً (السيرافي، 2008، 57/2، 119، 157، وعبد اللطيف، 1996، ص 136، 370-403، 1990، ص 21، وراضي، 1980، ص 45، وعيد، 1981، ص 126).

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنَّ اعتمادي في البحث كان على ديوان طَرْفَة بن العبد، شَرَحَ الأَعْلَمُ الشَّنْتَمَرِيّ، تحقيق دُرَيَّة الخطيب ولُطْفِي الصَّقَّال، إدارة الثقافة والفنون، البحرين/المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية "مزيدة ومُنقَّحة"، 2000م، وفيما يأتي عرضُ مَبْحَثِي البحث.

المبحث الأول: الاحتياط للمعنى النَّصِيّ والنَّسْجِ الشَّعْرِيّ بالجمع بين صيغتين اسميتين

أ - الجمع بين صيغتين اسميتين في موقع الصِّفَة

من المعلوم أنَّ الجمع بين صيغتين اسميتين في موقع الصِّفَة مُتداولٌ في اللُّغة احتياطاً، كما الحال في التَّسمية من قوله تعالى: ﴿يُسْمِ اللّٰهُ الرَّحْمٰنُ الرَّحِيْمُ﴾ (سورة الفاتحة، الآية 1)، فصيغة (الرحمن) على مثال فعْلان، للدَّلالة على التجدُّد والحدوث، وكلمة (الرحيم) على مثال فعيل؛ لدلالة على الثبوت، فلكي لا يُظنَّ أنَّ رحمته تعالى تزول، وأنها ليست دائمة، احتاط للمعنى، فجاء بِالرَّحِيمِ (السلطاني، 2015، ص 51-56). وقد ورد هذا الضَّرْب من الاحتياط، باستخدام وسيلةٍ صرفيةٍ، في ديوان طرفة، على نحو ما ورد في قوله (ابن العبد، 2000، 3/89، وينظر: 8/100، 6/157، 37/215): (من الطُّول)

لِهِنْدٍ بِجَزَانِ الشَّرِيفِ طُلُوْلُ
وَبِالسَّفْحِ آيَاتُ كَأَنَّ رُسُومَهَا
أَرَبَّتْ بِهَا نَاجَةٌ تَزْدَهِي الْحَصَى
فَعَزَّزْنَ آيَاتِ الدِّيَارِ مَعَ الْبَلَى
تَلَوُّ وَأَدْنَى عَهْدِهِنَّ مُجِيلُ
يَمَانٍ وَشَتَّةَ رُبْدَةٍ وَسُحُولُ
وَأَسْحَمُ وَكَأَفُ الْعَيْثِي هَطُولُ
وَلَيْسَ عَلَى رَبِّبِ الزَّمَانِ كَفِيلُ

فهذه الأبيات من قصيدة قالها في عبد عمرو بن بشر بن مرثد، يُشير في أولها إلى أنَّ ثَمَّةَ طُلُوْلٍ لِهِنْدٍ، تلوح وتبين، بما غلُظ وانقاد من الأرض بذلك الوادي الكائن بنجد المعروف بالشَّرِيف؛ لِمَا وَلِيَ المشرق، وأنَّ أدنى ما عهد من هذه الطلول، ما أتى عليه حول. وفي ثانیها يُشير إلى أنَّ ثَمَّةَ علاماتٍ بأسفل الجبل، نُعلِّمُ بها الدِّيَارِ، تدلُّ على أنَّ الآثار بلا شخوص، تلك الآثار كأنها ثياب الوُثَيِّ اليمنية، التي زينتها وحسنتها أهلُ القريتين اليمينيتين "رُبْدَةٌ وَسُحُولُ".

وفي الثالث يشير إلى أنَّ هذه الطلول قد لزمَت بها رَيحٌ شديدة الصَّوْت سريعة المَرِّ، تستخفُّ الحصى، وترمي به (البطليوسي، 2008، 525/2-526)، وليس هذا فحسب، بل إنَّ هذه الطلول لزمها السَّحاب الأسود لكثرة مائه، حيث العطف والنعتُ بأكثر من صيغةٍ صرفيةٍ في الجملة الفعلية المثبتة (أَرَبَّتْ بها نَاجَةٌ تَزْدَهِي الْحَصَى وَأَسْحَمُ وَكَأَفُ الْعَيْثِي هَطُولُ) المُتَّخِذَة نمط (الفعل الماضي + الجار والمجرور + الفاعل + النعت بالجملة الفعلية + الاسم المعطوف + النعت بصيغة فعَّال + المضاف إليه + النعت بصيغة فعُول).

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّ ثَمَّةَ احتياطاً لدى الشَّاعر من قَبْلِهِمْ كَوْنِ هذه السَّحابة كثيرة الماء، لكنَّها لم تهطل بالمطر؛ ومن ثَمَّ كان وَصْفُ هذا الأسْحَمِ (السَّحاب الأسود) الذي هو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ تقديره: وسحابٌ أسْحَمُ، من خلال استعماله صيغتي المبالغة (وَكَأَفُ) على مثال (فعَّال) و(هَطُولُ) على مثال (فعُول).

وهو ما يلاحظ من خلاله أيضاً أنه لم يكتفِ بصيغةٍ واحدةٍ للمبالغة، وهو ما قد يدفع أحداً ما إلى نَقْدِ الشَّاعر في هذه الجزئية. هنا يمكن الإشارة إلى أنَّ السَّحاب الوكَاف هو ما كَثُرَ قَطْرُهُ، ولَمَّا كانت كثرة القَطْرِ تتفاوت من وقتٍ إلى آخر احتاط أيضاً بإضافته إلى العَيْثِي؛ لَأَنَّ مطره أغزر (بن العبد، 2000، ص 80 حيث شَرَحَ الشارح). وهنا أُشير إلى أنَّه قد يتوهم متوهمٌ أنَّ المطر الغزير قد توقف بانتهاء العَيْثِي؛ ومن ثَمَّ كان احتياط طرفة بالصِّفَة الصَّرْفِيَّة (هَطُول) مُشِيرًا إلى أنَّ المطر استمرَّ إلى اللَّيْلِ، في إشارةٍ إلى كثرته.

ولمعتري أن يعترض قائلًا: كان بإمكانه أن يكتفِ بصيغةٍ مبالغةٍ واحدةٍ للدَّلالة على المبالغة. هنا أقول: إنَّه من المعلوم أنَّ اللُّغة العربية بها من الصَّيغ ما يفيد المبالغة في الوصف، وهي ما تُعرَف بصيغ المبالغة. وهي أسماء مُشتقة من أفعالها، بغرض الدَّلالة على المبالغة في اسم الفاعل، فهي تدلُّ على مَنْ يَكْثُرُ منه الفِعْلُ أو يَتَّصف به على وجه الشَّدة، وهنا تكون المبالغة في ذلك الحدث، لا على وجه الثبوت، بل على وجه التغيير والحدوث؛ ومن ثَمَّ إذا قلنا: فلانٌ كَذَّاب، فإنَّ كلمة (كَذَّاب) على وزن (فعَّال) تفيد المبالغة في هذا الحدث، وهو الكذب.

ولها أوزانٌ قياسيةٌ، وأخرى سماعيةٌ. فأما القياسية، فهي: فعَّال، مثل عَلام، وقد تلحق التاء آخر هذا الوزن للزيادة في المبالغة، فيُقال: علامة. و(مفعَّال) مثل: مقدام، و(فعُول) مثل: صبور، و(فيعول) مثل: سميع، و(فعل) مثل: حذر. وأما السَّماعية، فلا يُقاس عليها، ومنها: فاعول، مثل: فاروق، و(فعل) مثل: غفل، و(فعلة) مثل: هُمزة، و(فعُول) مثل: سُجُوح، و(فيعول) مثل: قِيُوم، و(فعل) مثل: تُبَع... إلخ (ابن يعيش، 2001، 84/4-92).

ومن المعلوم أنَّ هذه الصَّيغ لا تُشتق إلا من مصدر الفعل الثلاثي المُتصرف الذي يقبل الزيادة والتفاوت؛ من منطلق أنها تدلُّ على قوة المعنى وزيادته وتكراره والمبالغة فيه، وقد تأتي مشتقةً من غير الثلاثي، مثل: معوان، من الفعل (أعان)، وزهوق، من الفعل (أزهق). وهنا أُشير أيضاً إلى أنَّها لا تصاغ إلا من مصادر الفعل الثلاثي المتصرف المتعدي، باستثناء صيغة (فعَّال) التي تأتي من اللازم والمتعدي؛ وذلك لكثرتها وشدة الاحتياج إليها، مثل: تَوَّاب، من

الفعل اللازم (تاب)، وهذا ما أقره مجمع اللغة العربية، وتأتي أيضًا صيغة (فَعُول) من اللازم، مثل: ضَحُوك، من الفعل (ضحك) (اللغة العربية، 1935، 35/2).

لكنَّ المبالغة في هذه الصيغ أو معاني هذه الصيغ القياسية ليست على درجة واحدة، فقد قال السيوطي: "وَأَدْعَى ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ تَفَاوُتَهَا فِي الْمَبَالِغَةِ أَيْضًا، فَ"فَعُول" لِمَنْ كَثُرَ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَ"فَعَّال" لِمَنْ صَارَ لَهُ كَالصَّنَاعَةِ، وَ"مِفْعَال" لِمَنْ صَارَ لَهُ كَالآلَةِ، وَ"فَعِيل" لِمَنْ صَارَ لَهُ كَالطَّبِيعَةِ، وَ"فَعِل" لِمَنْ صَارَ لَهُ كَالْعَادَةِ" (السيوطي، 1988، 59/3).

وقد جاء ذلك في تعليق ابن الأنباري على قولهم (فَلَانٌ ظَنِينٌ)، فقال: "وقولهم: فَلَانٌ ظَنِينٌ. قال أبو بكر: معناه مُتَمِّمٌ، من قول العرب: ظَنَنْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَتَمَمْتَهُ، ومن قولهم: قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِ الظَّنَّةُ، أي: التَّهْمَةُ، قال الشاعر (ابن منظور، د.ت، مادة "ح.م.أ"، والزبيدي، 1888، مادة "ح.م.و"، والأندلسي، 1971، ص 484): (من الرَّجَزِ)

إِنَّ الْحَمَامَةَ أَوْلَعَتْ بِالْكَنَّةِ وَأَبَتِ الْكَنَّةُ إِلَّا ظَنُّهُ

... ويكون الظنَّين أيضًا الضعيف، وأصله ظَنُون، من قول العرب: وَصُلُّ فَلَانٌ ظَنُونٌ، إِذَا كَانَ ضَعِيفًا، وَبِئْرٌ ظَنُونٌ، إِذَا كَانَتْ لَا يُوثِقُ بِمَائِهَا... فَصُرِفَ عَنْ ظَنُونٍ إِلَى ظَنِينٍ، كَمَا قَالُوا: مَاءٌ شَرِيبٌ وَشَرِيبٌ لِلَّذِي بَيْنَ الْمِلْحِ وَالْعَذْبِ، وَنَاقَةٌ طَعُومٌ وَطَعِيمٌ لِلَّذِي بَيْنَ الْغَنَّةِ وَالسَّمِينَةِ (ابن الأنباري، 1987، 292/1). ففي هذا النَّصِّ نلاحظ إشارة ابن الأنباري إلى أَنَّ معنى كلمة (ظنين) المتهم، كما في قولهم: قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِ الظَّنَّةُ، أي: التَّهْمَةُ، وهو ما عليه بيت الرَّجَزِ. وفيه معنى آخر، هو الضعيف، ثُمَّ أشار إلى أَنَّ أصل (الظنَّين) ظَنُونٌ، فالعرب تقول: وَصُلُّ فَلَانٌ ظَنُونٌ، وذلك إِذَا كَانَ ضَعِيفًا، ويقولون: وَبِئْرٌ ظَنُونٌ، إِذَا كَانَتْ لَا يُوثِقُ بِمَائِهَا.

وبناءً على هذا أشار إلى أَنَّ العرب قد صرفت الاستعمال عن (ظنون) على زنة (فَعُول) إلى (ظنين) على زنة (فَعِيل)، وذلك نظير قولهم: ماء شَرِيبٌ وشَرِيبٌ لِلَّذِي بَيْنَ الْمِلْحِ وَالْعَذْبِ، وقولهم أيضًا: نَاقَةٌ طَعُومٌ وَطَعِيمٌ لِلَّذِي بَيْنَ الْغَنَّةِ وَالسَّمِينَةِ. فما فلسفة هذا الصَّرْفِ أو العدول؟ لقد ورد لدى السيوطي أَنَّ (فَعُولًا) لِمَنْ كَثُرَ مِنْهُ الْفِعْلُ (لِسيوطي، 1988، 59/3)، وهو ما يُضَافُ إِلَيْهِ أَنَّ (فَعُولًا) أَيْضًا لِمَنْ مِنْهُ الْفِعْلُ عَلَى سَبِيلِ الدَّوَامِ (الفارابي، 2003، 85/1، 370/3)؛ ومن ثَمَّ فهو للمبالغة، ولكون (فَعُولًا) للمبالغة، فقد أُشِيرَ إِلَى أَنَّ هذا الوزن "منقولٌ" من أسماء الذوات، فإنَّ اسم الشَّيْءِ الَّذِي يُفْعَلُ بِهِ يَكُونُ عَلَى (فَعُول) غَالِبًا، كَالْوَضُوءِ، وَالْوَقُودِ، وَالسَّحُورِ، وَالْغَسُولِ، وَالْبَخُورِ، فَالْوَضُوءُ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ بِهِ، وَالْوَقُودُ هُوَ مَا تَوَقَّدَ بِهِ النَّارُ... وَمِنْ هُنَا اسْتُعِيرَ الْبِنَاءُ إِلَى الْمَبَالِغَةِ، فَعِنْدَمَا تَقُولُ: (هُوَ صَبُورٌ) كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ كَأَنَّهُ مَادَّةٌ تُسْتَنْفَدُ فِي الصَّبْرِ، وَتَفْنَى فِيهِ كَالْوَقُودِ الَّذِي يُسْتَهْلَكُ فِي الْإِتْقَادِ وَيَفْنَى فِيهِ... وَحِينَ تَقُولُ: (هُوَ جَزُوعٌ) كَانَ الْمَعْنَى أَنَّهُ ذَاتٌ تُسْتَهْلَكُ فِي الْجَزَعِ، وَكَذَا الْغَفُورُ، أَي: كُلُّهُ مَغْفِرَةٌ، وَهَكَذَا. وَمِمَّا يُسْتَأْنَسُ بِهِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُوَثَّقُ وَلَا يُجْمَعُ جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا مَرَاعَاةً لِلأَصْلِ الَّذِي نَقُلُ عَنْهُ" (السامرائي، 2007، ص 100-101).

أَمَّا صِيغَةُ (فَعِيل) فَتَدُلُّ عَلَى الْمَبَالِغَةِ فِي الْحَدَثِ شِدَّةً أَوْ كَثَرَةً أَوْ تَكَرُّرًا، حَيْثُ الدَّلَالَةُ "عَلَى مَعَانَاةِ الْأَمْرِ وَتَكَرُّارِهِ حَتَّى أَصْبَحَ كَأَنَّهُ خَلْقَةٌ فِي صَاحِبِهِ وَطَبِيعَةٍ، كَعَلِيمٍ، أَي: هُوَ لِكثَرَةِ نَظَرِهِ فِي الْعِلْمِ وَتَبَحُّرِهِ فِيهِ أَصْبَحَ الْعِلْمُ سَجِيَةً ثَابِتَةً فِي صَاحِبِهِ، كَالطَّبِيعَةِ فِيهِ" (السامرائي، 2007، ص 102-103). وبناءً على ما سبق، يمكن الإشارة إلى أَنَّ (فَعُولًا) مِنَ النَّاحِيَةِ الزَّمْنِيَّةِ وَنِسْبَةِ الْمَبَالِغَةِ تَقْتَضِي الْآتِي: مِنَ النَّاحِيَةِ الزَّمْنِيَّةِ "تَشِيرُ صِيغَةُ (فَعُول) إِلَى الْمَبَالِغَةِ فِي وَصْفِ الْمَوْصُوفِ بِالْحَدَثِ عَلَى جِهَةِ الدَّوَامِ وَالْمُلَازِمَةِ حَتَّى لَا يَكَادَ هَذَا الْوَصْفُ يَنْفَكُّ عَنْهُ بِحَالٍ. وَتَتَحَقَّقُ دَلَالَتَا الدَّوَامِ وَالْمُلَازِمَةِ مِنْ خِلَالِ صِيغَةِ الْمَبَالِغَةِ (فَعُول)، بِجَعْلِ الْمَوْصُوفِ مَادَّةً مُسْتَهْلَكَةً فِي الْحَدَثِ، وَهِيَ دَلَالَةٌ مَنْقُولَةٌ مِنْ حَقْلِ أَسْمَاءِ الذَّوَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى مَادَّةِ الْحَدَثِ، كَالْوَضُوءِ وَالْبَخُورِ وَالسَّحُورِ وَالْغَسُولِ وَالْوَقُودِ... إلخ" (الحمادي، 2007، ص 194).

وهو ما يدلُّ على أَنَّ صِيغَةَ (فَعُول) مِنَ النَّاحِيَةِ الزَّمْنِيَّةِ "تَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِتِّصَافَ الْمَوْصُوفِ بِالْحَدَثِ يَكَادُ يَسْتَعْرِقُ كُلَّ أَجْزَاءِ الزَّمَنِ، وَمِنْ هُنَا جَاءَتْ دَلَالَةُ الدَّوَامِ وَالْمُلَازِمَةِ" (الحمادي، 2007، ص 195)، أَمَّا (فَعِيل) فَتَدُلُّ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْمَبَالِغَةِ فِي الْوَصْفِ، كَأَنَّهَا أَبْلَغُ مِنْ (فَعُول) فِي مُدَّةِ إِتِّصَافِ الْمَوْصُوفِ بِالْحَدَثِ (السامرائي، 2007، ص 54).

أَمَّا مِنْ جِهَةِ نِسْبَةِ الْمَبَالِغَةِ، فَأَشِيرُ إِلَى أَنَّ صِيغَةَ (فَعِيل) أَبْلَغُ مِنْ صِيغَةِ (فَعُول) فِي مَبَالِغَةِ إِتِّصَافِ الْمَوْصُوفِ بِالْحَدَثِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ وَنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ. وَفِي ضَوْءِ مَا تَقَدَّمَ يُمْكِنُ أَنْ يَفْسَّرَ سِرُّ اخْتِيَارِ التَّعْبِيرِ بِصِيغَةِ (فَعِيل) الْمَصْرُوفَةِ عَنْ (فَعُول) فِي نَصِّ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، فَهُوَ اخْتِيَارُ صَرْفِيٍّ، يُوَثِّرُ مِنْ خِلَالِهِ مَنْتَجُ الْخُطَابِ فِي الْمُتَلَقِّي، مِنْ جِهَةِ بَحْثِهِ عَنْ كُنْهِ هَذِهِ الصِّيغَةِ وَمَغْزَى اخْتِيَارِهَا دُونَ الْأُخْرَى، فَإِذَا بِهِ يَتَوَصَّلُ إِلَى أَنَّهُ اسْتَعْمَالَ لِلْإِحتِطَاءِ، حَيْثُ اسْتَعْمَالُ (فَعِيل) الْمَصْرُوفَةِ عَنْ (فَعُول) لِفَلَسَفَةٍ مَا، تَكْمُنُ فِي أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ صَارَ طَبِيعَةً مُتَمَكِّنَةً مِنَ الذَّاتِ الْمُتَلَبِّسَةِ بِهَذَا الْحَدَثِ، مَعَ عَدَمِ تَنَاسِي مَا فِي صِيغَةِ (فَعُول) مِنْ كَوْنِ هَذَا الْفِعْلِ يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الذَّاتِ، وَهُوَ مَا يُوحِي بِأَنَّ ثَمَّةَ عِلَاقَةٍ بَيْنَ فِلَسَفَةِ الصَّرْفِ وَالْكَفَايَةِ النَّخَاطِيبِيَّةِ حَيْثُ اسْتِخْدَامُ صِيغَةِ مَبَالِغَةٍ دُونَ الْأُخْرَى، عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ، وَأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَ لَيْسَتْ عَلَى دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَبَالِغَةِ.

وَفِي كَلِّ مَا تَقَدَّمَ مَا يَجْعَلُنَا نَشِيرُ إِلَى أَنَّ اسْتِخْدَامَ الصِّيغَةِ (وَكَّاف) عَلَى مِثَالِ (فَعَّال) لَدَى (طَرَفَةٍ) -التي تَأْتِي مِنَ اللَّازِمِ وَالْمُنْعَدِي؛ وَذَلِكَ لِكثَرَتِهَا وَشِدَّةِ الْإِحتِجَاجِ إِلَيْهَا- كَانَ مِنْ أَجْلِ الْمَبَالِغَةِ فِي الْحَدَثِ عَلَى وَجْهِ التَّغْيِيرِ وَالْحَدُوثِ؛ أَيِ الْمَبَالِغَةِ فِي كَوْنِ السَّحَابِ كَثِيرَ الْقَطْرِ فِي وَقْتِ الْعَيْثِيِّ. وَدَفْعًا لَتَوَهُمٍ أَنَّ الْمَطَرَ الْغَزِيرَ قَدْ تَوَقَّفَ بَانْتِهَاءِ الْعَيْثِيِّ، كَانَ إِحتِطَاءُ طَرَفَةِ الْبَصِيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ (هَطُول) فِي إِشَارَةٍ مِنْهُ إِلَى أَنَّ كَثَرَةَ الْمَطَرِ قَدْ اسْتَمَرَّتْ

إلى اللَّيْلِ على سبيل الدَّوام والملازمة حتى لا يكاد هذا الوصف ينفك عن السَّحاب بحال، لاسيما أنه اسمٌ منقولٌ من أسماء الدَّوات، على نحو ما سبق، كأنَّ السَّحاب مادةً تُسْتَنْقَذُ في الهَطْل وتنفى فيه؛ ومن ثَمَّ لا يؤنَّث ولا يُجمعُ جمع مذكرٍ سالماً مراعاةً للأصل الذي نُقِلَ عنه، وهو ما يُشعر المتلقِّي بأنَّ اتِّصاف السَّحاب بالحدث (الهطول) يكاد يستغرق كلَّ أجزاء الزَّمن، ومن هنا جاءت دلالة الدَّوام والملازمة.

ولمَّا كان ذلك كذلك لم يقيده الشَّاعر بالإضافة كما حدث مع الصَّيْغَة الأولى (وَكَّاف)؛ ومن ثَمَّ أخره إلى مكان القافية اهتماماً به واستثماراً له حيث تحقَّق حرف الرُّويِّ المرفوع، فالببت من بحر الطَّويل، وتقطيعه ووژنه على النَّحو الآتي:

أَرْبَبْتُ/بها نأ/جُنْ نَز/ دَهْل حَصَى
وَأَسْح/مُ وَكَكَاؤُل/عَثِي/هَطُولُو
فَعُولُن/مَقَاعِلُن/ فَعُولُن/مَقَاعِلُن

وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّه لو قدَّم صيغَة (فَعُول) لما استقام الوزن، ولمَّا صَحَّت القافية بهذا الرُّوي؛ ومن ثَمَّ كان الشَّاعر موفقاً في احتياطه للمعنى والنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ في أيِّ واحد.

ب- الجمع بين صيغتين اسميتين تكمِّل إحداها الأخرى في موقع الصِّفَة واسم النَّاسِخ:

قد يكون الاحتياط من خلال الجمع بين صيغتين اسميتين، تكمِّل إحداها الأخرى، وتأتي الأولى في موقع الصِّفَة لموصوفٍ مجرور، وتأتي الأخرى اسماً لناسخٍ ما احتياطاً لدفع ما قد يكون من توهُّمٍ في المعنى المُستفاد من الصَّيْغَة الأولى، وذلك ما ورد في قول طرفه (ابن العبد، 2000، 8/100): (من الطَّويل)

وما زادك الشَّكوى إلى مُتَنَكَّرٍ
تَظَلُّ بِهِ تَبْكِي وَلَيْسَ بِهِ مَظَلٌّ

فهذا البيت من قصيدةٍ قالها في إطراده إلى النَّجاشي، وقد علق الأعلام الشنتمريُّ على هذا البيت بقوله: "وقوله" وما زادك الشَّكوى" رجع إلى وصف الطَّلَل. يقول: أي شيء زادك الشَّكوى إلى هذا الطَّلَل. المتنكر: المتغير. وقوله "وليس به مَظَلٌّ" أي ليس بموضع ينبغي أن يُقام فيه ويُظَلَّ" (ابن العبد، 2000، 8/100).

وهو ما يتَّضح من خلاله أن كلمة (مُتَنَكَّرٍ) على مثال (مُتَفَعِّلٍ) صفةٌ لموصوفٍ محذوف، تقديره: وما زادك الشَّكوى إلى طللٍ مُتَنَكَّرٍ، غير مُقتصرٍ على ذلك الوصف في إطار الجملة الفعلية المنفية (وما زادك الشَّكوى إلى طللٍ مُتَنَكَّرٍ، تَظَلُّ بِهِ تَبْكِي وَلَيْسَ بِهِ مَظَلٌّ)، المُتَّخَذَة نمط (حرف النَّفْيِ + الفعل الماضي + المفعول به + الفاعل + الجار والمجرور + النُّعْت بالجملة "الفعل النَّاسِخ المضارع + الفاعل المستتر + الجار والمجرور + خبر النَّاسِخ" الفعل والفاعل + جملة الحال "فعل ناقص جامد + الخبر شبه الجملة + اسم ليس المؤخر".

وهو - كما ترى - نمطٌ مُتداخِلٌ يفصح عن كون صيغَة (مُتَفَعِّلٍ) صفةً للطَّلَل المحذوف المذكور آنفاً في قوله: (من الطَّويل)

لِخَوْلَةٍ بِالْأجزاء مِنْ يَضِمُّ طَلَّلٌ
وبالسَّفْح مِنْ قَوْ مُقَامٌ وَمُحْتَمَلٌ

ولكي لا يتوهَّم متوهِّم أنَّك إذا وقفت بهذا الطَّلَل المتنكر لما مضى من الأيام وما دار بين (طرفة) و(خولة)، وجدت من يظلك ويحنو عليك بيده، كانت الجملة التي بها الصَّيْغَة التي تهمنا (مَظَلٌّ) في سياق جملة (تَظَلُّ بِهِ تَبْكِي وَلَيْسَ بِهِ مَظَلٌّ) في إشارة إلى أنَّ هذا الطَّلَل باقٍ على تنكُّره إذا ظلت تبكي به، ومن أمارات ذلك التَّنَكُّر أنَّك لا تجد به موضعَ ظِلٍّ أو حُنُوٍّ عليك؛ ومن ثَمَّ كانت كلمة (مَظَلٌّ) على مثال (مَفْعَلٌ) في سياق الجملة الحالية (وليس به مَظَلٌّ) مُوضحةً كُنْه هذا التنكُّر مُكَمِّلةً إيَّاه احتياطاً من فهم غير المراد.

أضف إلى ذلك أنَّه بتأخير هذه الصَّيْغَة قد أسهم في توافق النِّظام النَّحْوِيِّ مع النَّسْجِ الشِّعْرِيِّ؛ فاستقام وزن الطَّويل، وصحَّت القافية برويِّ اللَّام حيث مناسبة هذه المفردة المعجمية في ثوب هذه الصَّيْغَة الصَّرْفِيَّة دون غيرها، لكنَّ الشَّاعر لجأ إلى الترخُّص في العلامة الإعرابية بتسكينها حيث إنَّ العناية في الشِّعْر إنَّما هي بالقوافي، قال ابن جني: "ألا ترى أنَّ العناية في الشِّعْر إنَّما هي بالقوافي؛ لأنَّها المقاطع... والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمْسُ والحشد عليها أوفى وأهمُّ. وكذلك كلُّما تطرَّف الحرف في القافية ازدادوا عنايةً به ومحافظةً على حُكْمه" (ابن جني، 1988، 85/1، وعبد اللطيف، 1996، ص 235، وتركبي، 2006، ص 94-100)، بالإضافة إلى أنَّ هذا الاستعمال لا يخلو من دلالة، يمكن بيانها بأنَّ الشَّاعر يريد القطع بأنَّ هذا الطَّلَل المتنكر ليس به مكانٌ يُظَلُّك، فلا الظلُّ أو الحنوُّ يهْبُ ويأتي، بل هو غير مُظَلٍّ على الإطلاق قطعاً، وهو ما يؤازره كلُّ من المعنى اللُّغَوِيِّ والمعنى الاصطلاحيِّ للجزم حيث الدَّلالة على القُطْع (الزجاجي، 1986، ص 103، وابن الوراق، 1999، ص 157).

ج- الجمع بين صيغتين اسميتين في موقع خبر النَّاسِخ وصفته:

قد يكون الاحتياط من خلال الجمع بين صيغتين اسميتين، تكمِّل إحداها الأخرى، وتأتي الأولى في موقع خبر النَّاسِخ، وتأتي الأخرى نعتاً لخبر النَّاسِخ؛ لدفع ما قد يكون من توهُّمٍ في المعنى المُستفاد من الصَّيْغَة الأولى، وذلك ما جاء في القصيدة الرَّابِعة والأربعين، حيث قول طرفه (ابن العبد، 2000، 6/157): (من الطَّويل)

أَعْمُرُوا بَنُ هِنْدٍ! ما تَرَى رَأْيَ مَعْشَرٍ
أما تُنْصِرُوا أبا حَسَّانَ، جارا مُجاوِرا
فإنَّ مُراداً، قد أصابوا جَريمةً
جميعاً، فأضعى جَمْعُهُمْ لَكَ، وإِترا

دَعَا دَعْوَةً، إِذْ تَنَكَّثُ النَّبْلُ صَدْرُهُ
فَلَوْ أَنَّهُ نَادَى مِنَ الْحِصْنِ عُصْبَةً
وَلَوْ خَطَرْتُ أَبْنَاءَ قُرَّانٍ، دَوْنَهُ
وَلَوْ شَهِدْتُهُ تَغْلِبُ ابْنَتَهُ وَائِلٍ
وَلَكِنْ دَعَا مِنْ قَيْسٍ عَيْلَانَ مَعَشَرًا
أُمَامَةً، وَاسْتَعْدَى هُنَاكَ مَعَاشِرًا
لَأَلْقَوْا عَلَيْهِ، بِالصَّعِيدِ، الشَّرَاشِرَا
لَأَضْحَى، عَلَى مَا كَانَ يَطْلُبُ، قَادِرًا
لَكَانُوا لَهُ عِرًّا عَزِيزًا، وَنَاصِرًا
يَسُوفُونَ، فِي أَعْلَى الْحِجَازِ، الْبَرَاثِرَا

فهذه الأبيات من قصيدة، قالها طرفة مُستهزئاً فيها عمرو بن هند ضد جماعة من اليمن اسمهم (مُراد)، فقد قتلت أبا حسان (عمرو بن المنذر بن امرئ القيس)، بوادٍ في أرض تهامة، يُقال له (وادي قضيب)، من أرض قيس بن عيلان، وعمرو هذا هو المعروف بعمرو بن أُمَامَة (بنت سلمة بن الحارث بن عمرو المقصور، وهي ابنة أخي هند)، حيث إنَّ أُمَامَة هذه أُمُّه، تمييزاً له من (عمرو بن هند)، فهو أيضاً عمرو بن المنذر بن امرئ القيس، من أُمَامَة ابنة أخي هند (ابن الأنباري، 1993، ص 117-119، والبطلوسي، 2008، ص 516-523)، وهنا أشير إلى ما أورده أبو بكر الأنباري، حيث قال: "وقد كان المنذر في حياة منه جعل الملك من بعده لابنه عمرو بن هند، ثُمَّ لِقَابُوسَ، ثُمَّ لِلْمُنْذَرِ من بعدهما، ولم يجعل لعمرو بن أُمَامَة شيئاً، ففيه وقع الشرُّ بينه وبين إخوته" (ابن الأنباري، 1993، ص 118).

وكأني بطرفة بن العبد يؤثب عمرو بن هند؛ لأنَّه كان السبب في أن قديم عمرو بن أُمَامَة على الملك اليماني، يسأله أن يبعث معه جُنْدًا يُقاتل به أخاه (عمرو بن هند) عن نصيبه من مُلك أبيه، فخبره الملك اليماني، فاختر مُرادًا، فسيرهم معه، وفي قصة طويلة قتله غلامًا، يقال له جُعِيد بن الحارث المرادي، بوادي قضيب، على الرغم من أنَّه كان مُستجيرًا بهم (ابن الأنباري، 1993، ص 119-121)، وهو ما يتَّضح أيضاً من قول طرفة (جارًا مُجاوِزًا). وهو ما جعل طرفة يُصرِّح في البيت الثَّاني بأنَّ مُرادًا بهذه الفِغْلَة تكون قد ارتكبت بأكملها جريمةً، يندى لها الجبين؛ وهو ما ترتب على هذه الفِغْلَة أنَّ صاح (عمرو بن أُمَامَة) أثناء استقرار ضربات (جُعِيد) في صدره بأَمِّه (أُمَامَة)، وكانت مُرادية، "واستعطف بجارٍ كما يفعل الذَّنْبُ إذا عوى؛ وإنَّما يفعل ذلك لِيُبيِّحَه ويأتي إليه، وهذا كُلُّه تخصيصٌ وإغراء" (البطلوسي، 2008، ص 521-522).

هذا، ومن باب الاحتياط لهذا المعنى لجأ طرفة إلى وسيلةٍ نحوية، تؤكد صيحته: أُمَامَة، فأتى بالمفعول المُطلق (دعوة) المؤكِّد عاملةً (دعا)، وهو ما أسهم بجانب ذلك في استقامة وزن الطَّويل. ويواصل حديثه مُشيرًا إلى أنَّه لو استغاث عمرو بن أُمَامَة ببني ثعلبة من الحِصْنِ لأجابوه إجابةً من يرد نُصْرَتَه، ولكفوا عنه أعداءه. ولو كانت حنيضةً حوله لأضْحَى قَادِرًا على أعدائه (البطلوسي، 2008، ص 522).

ولمَّا كانت (تغلب) و(أبناء قُرَّان) من (وائِل)، فإنَّه لم تفتُه الإشارة إلى أنَّ (عمرو بن أُمَامَة) لو حَضَرْتَه (تغلب) لأتت من نُصْرَتَه ما كانت تأتية أبناء (قُرَّان) الذين هم من بني حنيضة، فهم مثلهم، فمذهبهم في نُصْرَتَه واحد (البطلوسي، 2008، ص 522)، وهذا ما نلمسه من خلال الجملة الاسمية المنسوخة بالنَّاسخ الفعلي (لَكَانُوا لَهُ عِرًّا عَزِيزًا، وَنَاصِرًا)، المُتَّخَذَة نمط (الفاعل الناقص النَّاسخ + اسمه + الجار والمجرور + خبر النَّاسخ + النعت + المعطوف)، وهو ما يتَّضح من خلاله أنَّه أخبر عن اسم النَّاسخ الفعلي بكلمة (عِرَّ) على مثال (فِعْلٌ)، وهي صيغةٌ مصدريةٌ، تدلُّ على خلاف الدَّلِّ، أي القوة بعد الدَّلِّ. ولكي لا يتوهم متوهم أنَّ النَّصْرَة كانت حدثًا مَّا خَالِيًا من كلِّ شيءٍ، وهو ما يفيد المصدر (فِعْلٌ)، احتاط (طرفة) بنعت صيغة المصدر بالصَّفة المُشَبَّهَة (عزیز) على مثال (فعل) دالًّا بهذا الاستعمال على أنَّ كَوْن (تغلب) نُصْرَة لعمرو بن أُمَامَة لا يقتصر على كونه حدثًا خاصًّا بتلك الحادثة، بل لو كان استنصر بهم لاستمرت تلك النَّصْرَة على وجه الدَّوام والثبوت دفعًا لتقلبات الأيام، فصار مَلِكًا لِعَلْبَتِهِ، فكان أقوى على أمره وما يريد (لجوهري، 1987، وابن فارس، 1979، مادة "ع.ز.ز" وابن السَّراج، 1996، 1/159، وحجازي، 2013، ص 376)؛ ومن ثَمَّ كان الاحتياط بالجمع بين الصَّيغتين.

المبحث الثَّاني: الاحتياط للمعنى النَّصْبِيِّ والنَّسْجِ الشَّعْرِيِّ بالتَّعبير بصيغةٍ صرفيةٍ دون أخرى

ورد التَّعبير بصيغةٍ صرفيةٍ دون أخرى احتياطًا، في شعر طرفة، في تسعة مواضع (ابن العبد، 2000، 24-3/25، 44/51، 52/75، 52/77، 58/99، 70/34، 106/3، 161/6، 170/2)، يمكن تناول أضربها على النَّحو الآتي:

أ- التَّعبير بصيغة الجمع دون المفرد:

التَّعبير بصيغة الجمع دون المفرد ورد في أكثر من موضعٍ ممَّا سبق إحصاؤه، ولمَّا كان البحث لا يتَّسع لها، فسأكتفي بقوله (ابن العبد، 2000، 24-3/25): (من الطَّويل)

لِخَوْلَةٍ أَطْلَالٍ بِرُقَّةٍ نَهْمَدِ
وَقُوفًا بِهَا صَخْبِي عَلَيَّ، مَطْمَئِدِ
كَأَنَّ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ غُدُوءَ
عَدُولِيَّةٍ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنِ
تَلُوحُ كِبَاقِي الْوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ
يَقُولُونَ: لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَلَّدِ
خَلَايَا سَفِينٍ بِالنَّوْاصِفِ مِنْ دَدِ
يَجُورُ بِهَا الْمَلَّاحُ طَوْرًا وَنَهْتَدِي

فهذه الأبيات من معلقة (طرفة)، يتَّضح من خلالها وقوفه على الأطلال مُشيرًا إلى أنَّ ثَمَّةَ أطلالٍ لصاحبته خَوْلَة، بذلك المكان المعروف بِرُقَّةٍ نَهْمَدِ،

وَأَنَّ هذه الدِّيار قد أتى عليها الزَّمَنُ؛ ومن ثَمَّ "أَمَحَّتْ أعلامها لو لم يبقَ منها إِلَّا كَأَثَرِ الوَشْمِ في ظاهر اليد" (البطلبوسي، 2008، ص 378)، وقد بدت هذه الآثار له حال وقوف صخبه بمطهرهم، وهو يبكي لما تذكر من كان بها؛ ومن ثَمَّ تآزر معه صخبه مُطالبين إِيَّاه بالجدد والثبور. وفي البيت الثالث يرى أَنَّ مراكب النساء المنسوبة إلى مالك بن سعد بن ضبيعة كأنها خلايا سُفْن كبار، بتلك الأماكن الواسعة من المكان المعروف ب(دِد) لا يهتُمُّ حدوج صواحبها بقدر ما يهتُمُّ حدِج صاحبته خولة المالكية .

وهو ما تفصح عنه الجملة الاسمية المنسوخة بالنَّاسخ الحرفي (كَأَنَّ) المُنْخَذَة نمط (الحرف النَّاسخ + اسم النَّاسخ + المضاف إليه + ظرف الزمان + خبر النَّاسخ + المضاف إليه + الجار والمجرور المتكرر). وهو ما يتَّضَع من خلاله أَنَّهُ لما كانت (الحدوج) جَمْع (حدِج)، والحدِجُ: مركبٌ من مراكب النساء، فإنَّه كان بإمكانه أن يقول: كأنَّ حدِجُ المالكية غُدُوَّةً خلايا سفين بالتَّوْاصفِ مِنْ دِد، ويُراد به جدِجُ خولة وصواحبها، وقد يفهم المتلقِّي أَنَّهُ يريد جدِج خولة فقط، وهو ما يهتُمُّ من وقوفه على أطلالها، ولا يهتُمُّ حدوج صواحبها، وذلك في ضوء قصدية المرسل وتأويلية المتلقِّي، فلماذا عدل الشاعر عن ذلك مُعَبِّراً بصيغة الجمع (حدُوج).

أرى أَنَّ سبب ذلك يرجع إلى الاحتياط من أن يتوهَّم متوهِّمٌ ما من وراء التَّعبير بصيغة المفرد (حدِج) أَنَّ ثَمَّةَ جدِجاً واحداً يريدُه الشاعر هو جدِج محبوبته خولة المنسوبة إلى بني مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة؛ ومن ثَمَّ عبر بكلمة (حدُوج) الدَّالة على الجمع على مثال (فُعُول) قاصداً جدِج خولة وجدوج صواحبها، وتمكين ذلك، وممَّا يؤيِّد ذلك قول الأعلام الشنتمري: "وإنَّما جمع الحدوج؛ لأنَّه أراد: حدُوج المالكية وصواحبها" (ابن العبد، 2000، ص 25 حيث شَرَحُ الأعلام)؛ ومن ثَمَّ انتفى تحقُّق لبسٍ ما لدى المتلقِّي باستخدام هذه الصِّيغة الصَّرْفِيَّة، أعني صيغة الجمع مكان صيغة المفرد، وأصبحت دالةً على حدوج خولة وصواحبها.

وهنا أُشير إلى أَنَّ هذا الاحتياط لا ينفكُّ من علاقته بالنَّسْجِ الشِّعْرِيِّ، فمن المعلوم أَنَّ البيت من بحر الطَّويل، وتقطيعه ووُزْنُه هكذا:

كَأَنَّ / حَدُوجُ لَمَّا / لَكِي / تَغْدُوْتُنْ
فُعُولُ / مفاعيلُنْ / فُعُولُ / مَفَاعِلُنْ
خَلَايا / سَفِينِ بِنْ / نَوَاصٍ / فَمِنْ دَدِي

وَهُوَ ما يتَّضَع من خلاله أَنَّهُ لَوْ عَبَّرَ بِكَلِمَةٍ (حدِج) مَكَانَ (حدُوج) لَمَا اسْتَقَامَتْ تَفْعِيلُهُ (مَفَاعِلُنْ)، وَلَمَّا تَحَقَّقَتْ الْقَافِيَةُ بِرَوْنِهَا الْمُرَادِ، وَلَمَّا تَحَقَّقَ لَهُ مَا يُرِيدُهُ مِنْ دَفْعِ التَّوْهَمِ بِاخْتِطَائِهِ هَذَا، حَيْثُ إِزَادَتْهُ حَدُوجُ الْمَالِكِيَّةِ وَصَوَاحِبُهَا.

ب- التَّعبير بصيغة مصدرية دون أخرى:

من المعلوم أَنَّ المصدر لدى سيبويه هو ما دلَّ على الحدث والحدثان والفعل (سيبويه، 1988، 12/1، 34، 36)، وفيه قال ابن السَّراج: "اسمُ كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه وإنَّما انفصلت عن المصادر بما تضمنت من معاني الأزمنة الثلاثة من تصرُّفها، والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى قولك: قام زيد وفعل زيد. قِياماً سواء، وإذا قلت: ضربت فإنَّما معناه أحدثت ضرباً وفعلت ضرباً، فهو المفعول الصحيح. ألا ترى أَنَّ القائل يقول: من فعل هذا القيام؟ فتقول: أنا فعلته، وَمَنْ ضرب هذا الضَّرب الشديد؟ فتقول: أنا فعلته. تريد: أنا ضربتُ هذا الضَّرب" (ابن السَّراج، 1996، 159/1). ويعرِّفه ابن جَيِّ بأنَّه "كلُّ اسم دلَّ على حدثٍ وزمانٍ مجهول، وهو وفِعْلُهُ من لَفْظٍ واحد" (ابن جني، 1972، ص 48)

ومثال ذلك ما جاء في قوله (ابن العبد، 2000، 57-58/99): (من الطَّويل)

لَعَمْرُكَ مَا أُمْرِي عَلَيَّ بِغَمَّةٍ
وَيَوْمَ حَبَسْتُ النَّفْسَ عِنْدَ عِرَاقِهَا
نَهَارِي وَلَا لَيْلِي عَلَيَّ بِسَرْمَدٍ
جِفاظاً على عَوَارِثِهِ وَالتَّهْدِيدِ
على مَوْطِنٍ يُخَشَى الْفَقَى عِنْدَهُ الرَّدَى
مَتَى تَعَثَّرْتُ فِيهِ الْفَرَايِصُ تُرْعِدُ

ففي هذه الأبيات يشير الشاعر في أوَّلها إلى أَنَّهُ إذا هَمَّ بأمرٍ لم يشتبه عليه الْوَجْه فيه، فلا يتوقَّف عن الْمُضِيِّ في أمره ولا يؤخِّره إلى ليلٍ، لدرجة أَنَّ اللَّيْل قد يطول عليه نتيجة تفكُّره في أمره. وفي ثانيها يُشيرُ إلى أَنَّهُ في كثيرٍ من الأيام حبس نفسه في معالجة حربه، وصبرها على روعات اليوم وتهديد الأعداء إِيَّاه مُحَافَظَةً على نفسه. ويشير في الثالث إلى أَنَّهُ حبس نفسه أيضاً على مَوْطِنٍ يُخَشَى فيه الرَّدَى مُحَافَظَةً على حَسَبِهِ (ابن العبد، 2000، 58/99، والبطلبوسي، 2008، ص 428-430).

والواضح أَنَّهُ ما كان له أن يعبر عن هذا المعنى في البيت الثاني إلا من خلال الجملة الاسمية الخبرية (وَيَوْمَ حَبَسْتُ النَّفْسَ عِنْدَ عِرَاقِهَا جِفاظاً على عَوَارِثِهِ وَالتَّهْدِيدِ) (المبتدأ بعد واو رُبِّ + الإخبار بالجملة "فعل + فاعل + مفعول به" + ظرف المكان + المضاف إليه المكترَّر + المفعول لأجله + الجار والمجرور + المضاف إليه + المعطوف)، وهو نمطٌ يُلاحَظ من خلاله أن المعطوف (التَّهْدِيدُ) مصدرٌ، على زنة (التَّفَعُّلُ)، وهنا يحقُّ للمتلقِّي أن يتساءل في إطار قصدية المرسل وتأويل المتلقِّي عن سبب عدم إتيان (طرفة) به على وزن (التَّفَعُّلِ)؛ من منطلق أَنَّهُ يُقال: هَدَّدَ مُهْدِداً تهديداً، كما أَنَّهُ يُقال أيضاً: تَهَدَّدَ الشَّخْصُ: تَوَعَّدَهُ وَخَوَّفَهُ، ومصدره التَّهَدُّدُ: وهو التَّوَعُّد والتخويف.

قبل بيان ذلك أُشيرُ إلى قول سيبويه: "وأما فَعَّلْتُ فالمصدر منه على التَّفَعُّلِ، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فَعَّلْتُ، وجُعِلَتِ الياء

بمنزلة ألف الإفعال، فغبروا أوله كما غبروا آخره. وذلك قولك: كسرتَه تكسيرا، وعدبته تعديبا. وقد قال ناسٌ: كلمته كلاما، وحملته حمالا، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله، وألحقوا الألف قبل آخر حرفٍ فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفا مكان حرف، ولم يحذفوا، كما أن مصدر أفعلت واستفعلت جاء فيه جميع ما جاء في استفعل وأفعل من الحروف، ولم يُحذف، ولم يُبدل منه شيء. وقد قال الله -عز وجل-: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾. وأما مصدر تفعلت فإنه التَّفْعُلُ، جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفعل، وضمو العین؛ لأنه ليس في الكلام اسمٌ على تفعل، ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت، ولا غير الياء لأنه أكثر من فعلت، فجعلوا الزيادة عوضا من ذلك. من ذلك قولك: تكلمت تكلمًا، وتقولت تقولًا" (سيبويه، 1988، 79/4).

وهو ما يتضح من خلاله أن التَّفْعِيلَ أو (التَّهْدِيدَ) فِعْلُهُ (فَعَّلَ)، مثل (هَدَدَ) أَمَّا (التَّفْعُلُ) ففِعْلُهُ (تَفَعَّلَ) مثل (تَهَدَّدَ)، وهنا أُشير إلى أنه لما كان معنى بيت (طرفة) على نحو ما سبق حيث صَبَّرَه على روعات اليوم وتهديد الأعداء إِيَّاهُ مُحَافَظَةً على نفسه، فإنه كان بإمكانه أن يقول: (حفاظًا على عَوْرَاتِهِ والتَّهْدِيدِ)، لكنه لما أراد دَفْعَ تَوْهُمٍ فَهْمَ كون هذا التَّهْدِيدِ غير مستلزم شيئًا مَّا لجأ إلى صيغة (التَّفْعُلِ)، تلك الصيغة التي يتضح منها زيادة حرفين، التاء في أوله وتضعيف العين، وأن ثمةَ معنيين لها، أولهما المطاوعة، مثل (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ، وَجَمَعْتُهُ فَتَجَمَّعَ)، والثاني التكلف، نحو: تَحَمَّلَ وَتَشَجَّعَ وَتَصَبَّرَ، قال سيبويه: "وإذا أراد الرجل أن يُدْخَلَ نفسه في أمرٍ حتى يُضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول: تفعل، وذلك تشجع وتبصر وتحلم وتجلد، وتمرأ، وتقديرها تمرع، أي صار ذا مروءة" (سيبويه، 1988، 71/4، وابن عاشور، 1984، 265-266/29).

ومن ثم بدا أن ثمة احتياطًا من فهم كون هذا التَّهْدِيدِ غير مستلزم شيئًا مَّا، حيث استخدمه صيغة (التَّفْعُلِ) التي يفهم منها التَّحَمُّلُ والتَّشَجُّعُ والتَّصَبُّرُ تجاه ما يلقاه من تهديد الأعداء، الذي لا يشترك معهم فيه، بل هو تهديدٌ حادثٌ من غيره شيئًا فشيئًا، بالإضافة إلى إسهام هذه الصيغة الصرفية للمصدر - من خلال تفعيلة (تَهْدِيدِي = مَفَاعِلُنْ) - في توافق النِظَامِ الصَّرْفِيِّ والتَّحْوِيّ في أن واحد مع التَّسْجِجِ الشَّعْرِي؛ فاستقام وزن الطويل، وصحّت القافية ذات الرّوي المتمثّل في حرف الدّالّ المكسورة.

ومثال ذلك أيضًا ما جاء في قوله (ابن العبد، 2000، 51/44): (من الطويل)

عَلَى رِسْلِيهَا مَطَرُوقَةً لَمْ تَشَدَّدْ

وَبَيْعِي، وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِّي

إِذَا نَحْنُ قُلْنَا: أَسْمِعِينَا، انْتَبَرَتْ لَنَا

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ، وَلَدَّتِي

ففي البيت الأول من هذين البيتين يشير (طرفة) إلى أنه إذا طُلب من القينة المتحدّث عنها فيما سبق أن تُغني لم تتأخر أو تتمنّع، بل تبدّت لهم على رسلها، كأنها سهلةٌ مُسترخيةٌ لينّةٌ، فليس عليها من الغناء كُلفةٌ ولا مشقّة. ولما كان غناء القينة يستلزم شُرْبَ الخمر مرةً بعد مرة، فإن هذا ما نهضت به الجملة الاسمية المنسوخة (وما زال تشرابي الخُمُورَ، وَلَدَّتِي وَبَيْعِي، وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتَلَدِّي)، تلك الجملة المتخذة نمط (الفعل النَّاسِخُ + اسم النَّاسِخُ + المضاف إليه + مفعول المصدر + المعطوف المكرر + خبر النَّاسِخُ + المعطوف)، وهو ما يتضح من خلاله أن اسم النَّاسِخِ (تشراب) على زنة (تفعّل)، وقد كان بإمكانه أن يقول: وما زال شُرْبِي، وهو ما يفهم منه أنذاك إفادة الحدث المرتبط بذات الشاعر فقط قلّةً أو كثرةً.

لكنه أراد الاحتياط من هذا التَّوهُمِ، فكان اسعماله صيغة (تَفَعَّلَ)، فدَلَّ بهذه الصيغة على كثرة شُرْبِ الخُمُورِ، قال السيرافي: "اعلم أن سيبويه يجعل التَّفْعَالَ تَكْثِيرًا للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي فيصير التَّهْدَارَ بمنزلة قولك: التَّهْدُرُ الكثير، والتَّلْعَابَ بمنزلة قولك: اللَّعْبُ الكثير. وكان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون التَّفْعَالَ بمنزلة التفعيل، والألف عوضا من الياء، ويجعلون ألف التكرار والتزاد بمنزلة ياء تكرير وترديد، والقول ما قاله سيبويه: لأنه يقال: التَّلْعَابُ، ولا يقال: اللَّعْبُ" (السيرافي، 2008، 460/4).

وهو ما يجعلني أؤيد (التَّشْرَابَ) الوارد لدى طرفه، وكونه للاحتياط من تَوْهُمٍ ما سبقت الإشارة إليه، وأنه عدل عن الشُّرْبِ لإمكانية عدم فهم الدلالة على الكثرة منه، وهو ما صرّح به ابن يعيش أيضًا في قوله: "هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدر" فَعَلْتُ "فيه على غير ما يجب له، بأن زيد فيه زوائد للإيذان بكثرة المصدر وتكريره، كما جاءت "فَعَلْتُ" بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره، وذلك قولك في "الهدر": "الهدار". يقال: "هدر الشَّرابَ يَهْدِرُ هَدْرًا وَتَهْدَارًا" إذا غلَى، فالتهدار: الهذر الكثير. وقالوا في "اللعب": التَّلْعَابُ وفي "الصَّفْق": التَّصْفَاق وفي "الرَّد": التَّرداد، وفي "الجَوْلان": التَّجْوَال، وفي "القتل": التَّقْتَال وفي "السير" التَّسْيَار، فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على "فَعَلْ". لكن لما أردت التَّكْثِيرَ؛ عدلت عن مصادرها، وزدت فيها ما يدلُّ على التَّكْثِيرِ؛ لأنَّ قُوَّةَ اللَّفْظِ تُؤَدِّنُ بِقُوَّةِ الْمَعْنَى، ألا ترى أنهم يقولون: "حَسَنَ الشَّيْءِ"، وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة، قالوا: "أَحْسَنُ شَيْءٍ"، وقالوا: "عَشَبَتِ الْأَرْضُ"، وإذا أرادوا الكثرة، قالوا: "اعْشَوْشَبَتِ"، فهي مصادر جرت على غير أفعالها. وقال الكوفيون: "التَّفْعَالُ" هنا بمنزلة التَّفْعِيلِ، ولا بأس به؛ لأنَّ التفعيل "مصدرٌ فَعَّلَ"، وهو بناءٌ كثرة، فلم يأتوا بلفظه؛ لأنَّ يَتَوَهُمُ أَنَّهُ مِنْهُ، فغبروا الياء بالألف، وبَقُوا التاء مفتوحةً. فأما التَّيْيَانُ، فلم ترد التاء فيه للتكثير، ولو كانت كذلك، لفتحت، لكنها زيدت لغير علّة، و"البيّان" و"التَّيْيَانُ" واحدٌ، وكذلك "التَّلْقَاءُ" و"اللقاء" واحدٌ، وليس في المصادر "تفعّل" بكسر التاء إلّا هَذَيْنِ المصدرَيْنِ، وما عدهما "تفعّل" بالفتح (ابن يعيش، 2001، 67/4، وابن جني، 1954، 314، والثمانيني، 1999، 259، وناظر الجيش، 1428 هـ، 307/8، والاسنزابادي، 1975، 167/1).

ومن ثمَّ كان معنى بيت طرفة "أنه يصف نفسه بإدمان شُرْبِ الخمر، وأن الإنفاق يسهُلُ عليه فيها، ولا يُبالي بما قدّم من ماله بيده أو حدّث، وذلك لِسماحةِ نفسه وسخاها بما يشقُّ إنفاقه على غيرها" (البطليلوسي، 2008، ص 406). وإن قال قائل: ولماذا لا نقول: إنه أراد معنى التكثير فاختر المصدر

المناسب لذلك: التشراب، وهذا يضعف فكرة الاحتياط التي أردتها. أقول: نعم، إن فكرة التكتير هي التي جعلته يعبر بصيغة التفعّل دون غيرها، فقد كان بإمكانه أن يعبر بقوله: (و مازال شُرْبِي)، وحينئذ يفهم المتلقي إفادة الحدث المرتبط بذات الشاعر قلة أو كثرة دون النص على الكثرة فقط. ولما كان قصده النص على الكثرة فقط كان الاحتياط من توهم ما عداها باستخدام صيغة التفعّل، وذلك فهم مشروع للباحث في ضوء قصدية المرسل وتأويل المتلقي؛ ومن ثم لا تنتفي فكرة الاحتياط المبنية على الاختيار، من منطلق أن كلّ احتياط هو اختيار، وليس كل اختيار احتياطاً.

ج- التعبير بصيغة المفعول دون صيغة إفعال:

ورد ذلك في قول طرفة (ابن العبد، 2000، 75/51): (من الطويل)

وإن أذع في الجلى أكن من حماها
وإن يَفْذِقُوا بالقذع عِرْضَكَ أَسْقِيهِمْ
بلا حَدَثٍ أَخَذْتُهُ وَكَمْخُودِي
فَلَوْ كَانَ مَوْلَايَ امراً هُوَ غَيْرُهُ

فهذه الأبيات وردت في حديث طرفة عن ابن عمه حيث قوله قبلها:

فَمَالِي أَرَانِي وَابْنُ عَمِّي مَالِكًا
مَتَى أَذْنُ مِنْهُ يَنَّا عَمِّي وَيَبْعِدُ

وفي أولها يقول: إن أذع للحرب العظيمة أكن من حماها، وإن أتى الأعداء بأمر فيه مشقة ومكروب اجتهدت في دفعه. ويشير إلى أنه إن شتمه الأعداء أوردتهم حياض الموت والمهالك وعاقبهم قبل أن يهددهم.

هذا، ويأتي البيت الخامس والسبعون ليبدأ بالجاء والمجرور (بلا حدث) ذلك الجاء والمجرور المتعلق بالفعل (ينأ) في البيت الثامن والستين، أو متعلق بفعل محذوف، تقديره: يعاملني (الدرة، 1989، 274/1-275)، وعلى أية حال فالجملة فعلية خبرية مثبتة، وقد وصف الحدث بجملة فعلية خبرية مثبتة أيضاً (أحدثته)، وما كانت إشارتي هذه إلا أن ثمة عطفاً متكرراً في قوله: "وكمخود هجائي وقذفي بالشكاة ومطردني" ذلك المعطوف كنهه جملة اسمية خبرية مثبتة، نمطها (مبتدأ محذوف + جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف + مفعول به لاسم لفاعل مُحدث + مضاف إليه + اسم معطوف + مضاف إليه + جار ومجرور متعلق بالمصدر قذف + اسم معطوف + مضاف إليه).

وهو ما يتضح من خلاله إشارة طرفة إلى أن ما حدث من ابن عمه من نأى أو بُعِد أو معاملة كان بلا حَدَثٍ فعلة طرفة أو جُرمَ ما، يُريد "أن هجاء ابن عمه، وقذفه إياه بالشكاة كمخود أحدثه إلى نفسه: لأن ابن عمه إذا أذاه، فكأن نفسه أذته، وقوله "ومطردني" أي: إطراذي، يُقال: أطرده مطرداً: إذا صيرته طريداً" (ابن العبد، 2000، ص 51-52، والبطلوسي، 2008، ص 417-418).

وقوله (ومطردني) أي: إطراذي، يُلاحظ من خلاله أن ثمة إطراداً، يعني حدوث الطرد، وثمة من وقع عليه الطرد، وهو ياء المتكلم، لكنه لم يعبر عن هذا المعنى باستعمال المصدر المضاف إلى مفعوله (إطراذي) الذي يستقيم به الوزن أيضاً، فتكون التفعيلة (إطراذي=مفاعيلن). ولم يأت بالمصدر مؤولاً باسم المفعول مع التصرف فيما يقيم به الوزن، على نحو ما جاء في قول سيبويه: "وقد يعي المصدر على المفعول، وذلك قولك: لئن حَلَبْتُ، إنما تريد مَحْلُوبٌ، وكقولهم: الخلق إنما يريدون المخلوق" (سيبويه، 1988، 43/4)، وعلى نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ (سورة يوسف، الآية 18، وياقوت، 2005، ص 187)، فقد قال الفراء: "معناه مكذوب، والعرب تقول للكذب: مكذوب، وللضعف: مضعوف، وليس له عقد رأي ومعقود رأي؛ فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً" (الفراء، 1980، 38/2، وترك، 2009، ص 91-92). ولو كان مراده التعبير بالمصدر الميحي (مُطردني)، لكان التعبير به قوياً مقارنة بالمصدر الأصلي أيضاً دالاً على قوة الطرد وقسوته، وتلك الدلالة مُستنبطة من القول بإفادة المصدر الميحي قوة دلالته على الحدث وتأكيدها. (النجار، 1973، 46/3، وحسن، (د.ت)، 231/3، والذنيبات، 2009، 53-60).

لكنني أرى أنه عرّ باسم المفعول المضاف إلى نائب فاعله (مُطردني)، فلم كان ذلك؟ إن ذلك يكمن في أنه أراد الاحتياط من فهم المتلقي الحدث المستفاد من المصدر؛ ومن ثم أراد من اسم المفعول النص على معنى اسم المفعول المضاف إلى ذات الشاعر، من إضافة اسم المفعول إلى نائب فاعله في إشارة إلى احتقاره ابن عمه، بالإضافة إلى التركيز على كونه مطروداً بلا جُرم منه، قد طرده شخصاً ما، فصيرته طريداً، وهو إن كان مجهولاً هنا، فقد صرح به آنفاً. أضف إلى ذلك أن هذا الاحتياط قد أسهم في استقامة وزن الطويل وصحة القافية؛ ومن ثم كان قول الجاحظ: "المعاني مطروحة في الطريق، يعرفها العجبي والعربي، والبدوي والقروي، والمدني. وإتما الشأن في إقامة الوزن، وتخبر اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإتما الشعر صناعة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير" (الجاحظ، 1424هـ، 67/3)، وفي كل ما تقدم ما أفصح عن حركية المعنى لدى طرفة من خلال الاحتياط بالصيغة الصرفية.

تلك الصيغة التي يمكن لمعتري ما أن يعترض على تحليلها السابق بأنها مصدر ميعي وإن كانت على زنة اسم المفعول، وعليه يكون معنى مُطردني: إبعادي وتحتي. هنا أقول: إنه لم يرد الدلالة على الحدث بقدر ما يهّمه احتقار مُحدث الحدث بدون ذنب اقترفه الشاعر والدلالة عليه بوصفه من يحاول أن يصير طريداً مثلما يهجي ويشكى ويُطرد المُحدث المُسيء، الذي كثرت جنائياته وجرائره على عشيرته (الفصيل، 2002، 199).

ذلك الاحتقار الذي يناسبه حذفُ الفاعل بكونَ كلمة (مُطَرَّدِي) اسمَ مفعولٍ أُضيفَ إلى نائبِ فاعله، ولمَّا كان من المعلوم لغويًّا أنَّ ثَمَّةَ اشتراكٍ بين صيغتي المصدر الميميِّ واسم المفعول وأنَّ السِّياق هو الذي يَرَجِّحُ صيغةً على أخرى، فقد احتاط لعدم فهم غير مراده من وراء التَّعبير بالمصدر (طَرَّدِي) أو (إطرادي) الذي نصَّ عليها شارح الديوان أنفًا بالتَّعبير بصيغة (مُطَرَّدِي) ذات الأثر في النَّصِّ معنًى ونَسْجًا، وهو فهمٌ مشروعٌ في ضوء قصيدة المرسل وتأويل المُتلقِّي، ذلك التأويل الذي اتَّكأ على قرينة احتقار الفاعل بحذفه وإرادة التَّركيز على معنى مُحدث الحدث؛ ومن ثَمَّ كان الاحتياطُ لها بصيغة اسم المفعول، يقول القائل في الاشتراك بين الصِّغِ الصَّرْفية: "ويمكنك التَّمييز بينها بالقرائن، فإنَّ لم تجد قرينته، فكلُّ منها صالحةٌ لأنَّ يكون للزمان أو للمكان أو للمصدر الميميِّ أو لصيغة المفعول" (نهر، 1998، 113)؛ ومن ثَمَّ رجَّحت كون الصِّغَة اسم مفعولٍ بالقرينة.

الخاتمة

1. اتَّضح أنَّ (الاحتياط) مصطلحٌ يتقاطع مع مُصطلحات الاختيار والاحتراز والاحتباس، من جهة الدَّلالة على الحفظ، لكنَّه أعمُّ منها؛ من منطلق أنَّ كلَّ من أحرَزَ شيئاً كلَّه، وبلغَ علْمُهُ أقصاه فقد أحاط به؛ ومن ثَمَّ يُقال: هذا أمرٌ ما أخطُتُ به علماً، وأنَّ كلَّ احتياطٍ يُعدُّ اختياراً، وليس كلُّ اختيارٍ يُعدُّ احتياطاً.
2. بدا طرفه ابن العبد مُحْتَاطاً للمعنى النَّصِّيِّ بوسائل النَّحو والصَّرْف المختلفة؛ ومن ثَمَّ تبيَّن أنَّ الاحتياط طريقةٌ يلجأ إليها مُنْشئ الخطاب - وهو في بحثنا هذا طرفه ابن العبد- تمكِيناً للمعنى الذي يريده، ودفعاً لتوهُم خلاف ما يُراد؛ ومن ثَمَّ كان احتياطه للمعنى النَّصِّيِّ والنَّسْجِ الشَّعريِّ بالصِّغتين الاسميَّتين المُجمعتين، أو التَّعبير بصيغةٍ صرفيةٍ دون أخرى.
3. لم يقتصر احتياط طرفه ابن العبد على وسيلتي الاحتياط الصَّرْفِيَّين موضوع البحث في سياق حديثه، بل بدا أنَّ ثَمَّةَ وسائلٍ أُخر كثيرة، وأنَّ ثَمَّةَ تعالفاً بين النَّحو والصَّرْف والنَّسْجِ الشَّعريِّ؛ ومن ثَمَّ كانت استقامة الوزن وصِحَّة القافية.
4. تبيَّن أن احتياط الشاعر للمعنى النَّصِّيِّ والنَّسْجِ الشَّعريِّ بالصِّغتين الاسميَّتين المُجمعتين كان بالجمع بين الصِّغتين في موقع الصِّغَة، ولمَّا شعر الشاعر بأن الاكتفاء بصيغة واحدة قد يكون مظنة النَّقد أو التَّوهُم احتاط بالصِّغَة الثانية المغايرة للأولى لفظاً ومعنًى، مثل صيغ المبالغة المختلفة، مع الاستعانة بوسيلةٍ نحويةٍ ما، على نحو ما ورد بالبحث.
5. لم يكتفِ الشَّاعرُ في احتياطه بالجمع بين صيغتين صرفيتين في موضع الصِّغَة، بل جمع بين صيغتين اسميتين تكبَّل إحداها الأخرى، إحداها في موقع الصِّغَة والأخرى اسمٌ للنَّاسخ، وقد يجمع بينهما في موقع خبر النَّاسخ وصفته، وما كان ذلك كذلك إلا مرتباً بسياق حديثه، كأنَّ توضَّح الصِّغَة الثانية كُنَّه الأولى مع القطع بما يتحدَّث عنه، أو نعت المصدر بالصِّغَة المشبهة احتياطاً من إردة الحدث فقط، بل الدَّلالة على استمرار الحدث ودوامه وثبوته.
6. تبيَّن أنَّ الشَّاعر قد احتاط بصيغةٍ صرفيةٍ واحدةٍ دون أخرى، كأن يعرِّ بصيغة الجمع دون المفرد احتياطاً من إرادة المفرد فقط. وكان الاحتياط بصيغةٍ مصدريةٍ دون أخرى دفعاً لتوهُم كون الحدث المُستفاد من الصيغة المُفترض التَّعبير بها غير مُستلزم شيئاً ما؛ ومن ثَمَّ كان ما يستلزمه الحدث المُتحدَّث عنه في الصِّغَة المعبر بها، وغير ذلك من المعاني المرتبطة بسياقها. وكان الاحتياط أيضاً بصيغة اسم المفعول دون صيغة المصدر إفعالاً؛ احتياطاً من الحدث المُستفاد من المصدر، وأنَّ الشَّاعر يريد النَّصَّ على اسم المفعول المُضاف إلى ذات الشَّاعر؛ لغرض احتقار الفاعل بحذفه؛ ومن ثَمَّ بدا في كلِّ ذلك أنَّه اختيارٌ واحتياطٌ في آن واحد.

المصادر والمراجع

- ابن الأنباري، م. (1987). *الزاهر في معاني كلمات الناس*. (ط2). العراق، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- ابن الأنباري، م. (1993). *شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات*. مصر، القاهرة: دار المعارف.
- الإسترابادي، ر. (1975). *شرح شافية ابن الحاجب*. لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأندلسي، ع. (1971). *فصل المقال في شرح كتاب الأمثال*. (ط1). لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- البطليوسي، ع. (2008). *شرح الأشعار الستة الجاهلية*. لبنان، بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.
- تركي، ف. (2006). *الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدَّلالة في شعر الأعشى*. مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، السعودية، الرياض، 8(2)، 90-121.
- تركي، ف. (2009). *علاقة التَّشكيل الصَّرْفِيَّ بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصَّرْفية في أمالي ابن الشَّجري*. مصر، القاهرة: دار غريب.
- تركي، ف. (2017). *دراسات لسانية في العلاقة بين النحو والنَّسْجِ والدَّلالة*. (ط1). السعودية، الهفوف: مركز الترجمة والتأليف والنشر.

- الثمانيني، ع. (1999). شرح التصريف. (ط1) السعودية، الرياض: مكتبة الرشد.
- الجاحظ، ع. (1988). البيان والتبيين. (ط7). مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الجاحظ، ع. (2004). الحيوان. (ط2). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، ش. (1983). التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجرجاني، ع. (1992). دلائل الإعجاز. (ط3). مصر، القاهرة: مطبعة المدني.
- ابن جني، ع. (1972). اللُّمع في العربية. الكويت: دار الكتب الثقافية.
- ابن جني، ع. (1988). الخصائص. (ط3). مصر: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن جني، ف. (1954). المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. (ط1). مصر، القاهرة: دار إحياء التراث القديم.
- الجوهري، إ. (1987). الصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية ". (ط4). لبنان، بيروت: دار العلم للملايين.
- حجازي، ن. (2013). أثر الدلالة في تحديد هوية الصيغة الصرفية: المصدر والصيغة المشبهة وجمع التكسير. مجلة كلية دار العلوم، جامعة مصر، القاهرة، 68، 351-403.
- حسن، ع. (د.ت). النحو الوافي. (ط4). مصر، القاهرة: دار المعارف.
- الحمادي، ج. (2007). العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم: دراسة دلالية. رسالة ماجستير، اليمن، تعز، كلية الآداب.
- الخفاجي، س. (1982). ستر الفصاحة. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الدُّزَّة، م. (1989). فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال. (ط2). السعودية، جدة: مكتبة الرشد.
- الذنيبات، ح. (2009). المصدر الميمي في القرآن الكريم: دراسة صرفية دلالية. رسالة ماجستير، الأردن، كلية الآداب، جامعة مؤتة.
- راضي، ع. (1980). نظرية اللغة في النقد العربي. مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن رشيق، ح. (2009). العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. مصر، القاهرة: دار الطلائع.
- الزبيدي، م. (1888). تاج العروس من جواهر القاموس. مصر: المطبعة الخيرية.
- الزجاجي، ع. (1986). الإيضاح في علل النحو. (ط6). لبنان، بيروت: دار النفائس.
- السامرائي، ف. (2000). الجملة العربية والمعنى. (ط1) لبنان، بيروت: دار ابن حزم.
- السامرائي، ف. (2007). معاني الأبنية في العربية. (ط2) الأردن، عمان: دار عمار.
- ابن السراج، م. (1996). الأصول في النحو. (ط3). لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السلطاني، ك. (2015). الاحتياط للمعنى في العربية. الأردن، عمان: دار الرياحين للنشر والتوزيع.
- سيبويه، ع. (1988). الكتاب. (ط3). مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيرافي، س. (2008). شرح كتاب سيبويه. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، ج. (1988). ممتع الهوامع في شرح جمع الجوامع. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية.
- شفطر، إ. (2021). الاحتياط للمعنى وأثره التداولي في الخطاب النبوي الشريف. مجلة كلية اللغة العربية، المنوفية، 36، 348-450.
- الشهري، ع. (2004). استراتيجيات الخطاب "مقاربة لغوية تداولية". (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
- ابن عاشور، ط. (1984). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن العبد، ط. (2000). ديوان طرفة بن العبد، شذح الأعلام الشنتمري. (ط2). لبنان، بيروت: إدارة الثقافة والفنون، البحرين: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبد البديع، ل. (1989). التركيب اللغوي للأدب "بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا". السعودية، الرياض: دار المريخ للنشر.
- عبد اللطيف، م. (1990). الجملة في الشعر العربي. (ط1). مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- عبد اللطيف، م. (1996). لغة الشَّعر "دراسة في الضرورة الشعرية". مصر، القاهرة: دار الشروق.
- عبد المطلب، م. (1997). هكذا تكلم النص. مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- العسكري، ه. (1971). الفروق في اللغة. (ط3). لبنان، بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- عيد، م. (1981). المستوى اللغوي للفصحي والليجات والنثر والشعر. مصر، القاهرة: عالم الكتب.
- الفارابي، إ. (2003). معجم ديوان الأدب. مصر، القاهرة: مؤسسة دار الشعب.
- ابن فارس، أ. (1979). مقاييس اللغة. مصر، القاهرة: دار الفكر.
- الفراء، ز. (1980). معاني القرآن. مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الفرهيدي، خ. (1980). العين. لبنان، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- الفيصل، ع. (2002). المعلقات العشر. (ط1). السعودية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود.
- اللغة العربية، م. (1345). مجلة مجمع اللغة العربية الملكي. مصر، القاهرة: مجمع اللغة العربية.
- ابن منظور، ج. (د.ت). لسان العرب. مصر، القاهرة: دار المعارف.

- ناصر، م. (1981). التحو والتشعر "قراءة في دلائل الإعجاز. مجلة فصول، مصر، القاهرة، 3، 33-40.
- ناصر الجيش، م. (2008). شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. (ط1). مصر، القاهرة: دار السلام.
- النجار، ع. (1973). ضياء السالك إلى أوضاع المسالك. (ط3). مصر، القاهرة: مطبعة السعادة.
- نهر، ه. (1998). الصّرف الوافي، دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية. (ط2). الأردن: دار الأمل.
- ابن الوراق، م. (1999). علل النحو. (ط1). السعودية، الرياض: مكتبة الرشد.
- ياقوت، م. (2005). ظاهرة التحويل في الصّيغ الصّرفية. مصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- ابن يعيش، م. (2001). شرح المقتل. (ط1). لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية..

References

- Ibn al-Anbari, M. (1987). *Al-Zaher fi maeani kalimat alnaas*. Iraq, Baghdad: Dar alshuwuwn althaqafiat aleamati
- Ibn al-Anbari, M. (1993). *Sharh alqasayid alsabeat tawal aljahiliaat*. Egypt, Cairo: Dar Al-Maaref.
- Istrabadi, R. (1975). *Explanation of Shafia Ibn al-Hajib* Lebanon, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
- A al'andalsi, A. (1971). *Fasl maqal fi sharh kitab al'amthal* (1st ed.) Lebanon, Beirut: Al-Resala Foundation.
- Al-Batlusi, A. (2008). *Sharh al'ashear alsitt aljahilia*. Lebanon, Beirut: German Institute for Oriental Research.
- Torky, F. (2006). Licensing in the syntactic mark and its relationship to the significance in the poetry of Al-Asha. *Journal of Linguistic Studies, King Faisal Center for Research and Studies, Saudi Arabia, Riyadh*, 8(2), 90-121.
- Torky, F. (2009). *The relationship of morphological formation with meaning through the interpretation of morphological formulas in Amali Ibn Al-Shajari*. Egypt, Cairo: Dar Gharib.
- Torky, F. (2017). *Linguistic studies in the relationship between grammar, rhyme and semantics*. (1st ed.) Saudi Arabia, Hofuf: Center for Translation, Authorship and Publishing.
- Althamanini, A. (1999). *Sharh Altasrif*. (1st ed.) Saudi Arabia, Riyadh: Al-Rushd Library.
- Al-Jahiz, A. (1988). *Al-Bayan and Al-Tabiyin*. (7th ed.). Egypt, Cairo: Al-Khanji Library.
- Al-Jahiz, A. (2004). *Hayawan*. (2nd ed.) Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
- Al-Jurjani, S. (1983). *Definitions, controlled and corrected by a group of scholars*. (1st ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
- Al-Jurjani, A. (1992). *Dalayil al'ieejaz*. (3rd ed.). Egypt, Cairo: Al-Madani Press.
- Ibn Jinni, A. (1972). *Allamae fi Alearabia*. Kuwait: House of Cultural Books.
- Ibn Jinni, A. (1988). *Alkhasayis*. (3rd ed.). Egypt: Cairo, Egyptian General Book Organization.
- Ibn Jinni, F. (1954). *Almunsifi, sharh kitab altasrif li'abi euthman Almazni*. (1st ed.). Egypt, Cairo: Dar 'iihya' alaturath alqadim.
- El-Gohary, E. (1987). *Alssihah " Taj allughat wsiah Alearabia "*. (4th ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Ilm for Millions.
- Hijazi, N. (2013). The Effect of Significance on Identifying the Morphological Formula: Source, Similar Adjective and Cracking Collection. *Journal of the Faculty of Dar Al-Uloom, University, Egypt, Cairo*, 68, 351-403.
- Hassan, A. (n.d). *Alnahw Alwafi*. (4th ed.). Egypt, Cairo: Dar Al-Maaref.
- Al Hammadi, A. (2007). *Reversal in the Derivatives Formulas in the Holy Qur'an: A Semantic Study*. Master's thesis, Yemen, Taiz, Faculty of Arts.
- Al-Khafaji, S. (1982). *Sirr Albalagha*. (1st ed.), Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
- Al-Durra, M. (1989). *Fath Alkabir Almuteal 'ierab almuelqat aleshr alttual*. (2nd ed.) Saudi Arabia, Jeddah: Al-Rushd Library.
- Althneibat, H. (2009). *Almasdar Almimiu fi alquran alkarimi, dirasat sarfiat dalalia*. Master's thesis, Jordan, Faculty of Arts, Mutah University.
- Radi, A. (1980). *Language theory in Arab criticism*. Egypt, Cairo: Al-Khanji Library.
- Ibn Rashid, H. (2009). *Aleumdat fi mahasin alshshier wadabih wnaqdih*. Egypt, Cairo: Dar Al-Tala'i.
- Alzubaidi, M. (1888). *Taj alearus min jawahir alqamus*. Egypt: Charity Press.
- Al zujaji, A. (1986). *Al'iidah fi eilal alnahw*. (6th ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Nafais.
- Al-Samarrai, F. (2000). *Arabic sentence and meaning*. (1st ed.) Lebanon, Beirut: Dar Ibn Hazm.

- Al-Samarrai, F. (2007). *Maeani albinyat fi alearabia*. (2nd ed.) Jordan, Amman: Dar Ammar.
- Ibn al-Sarraj, M. (1996). *Alasul fi alnahw*. (3rd ed.). Lebanon, Beirut: Al-Resala Foundation.
- Al-Sultani, K. (2015). *Reserve for Meaning in Arabic*. Jordan, Amman: Dar Al-Rayaheen for Publishing and Distribution.
- Sibawayh, A. (1988). *Al kitab*. (3rd ed.). Egypt, Cairo: Al-Khanji Library.
- Al-Serafi, S. (2008). *Sharh kitab sibwyh*. (1st ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
- Al-Suyuti, J. (1988). *Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jami' al-Jami'*. (1st ed.) Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
- Shaftar, E. (2021). Precaution for meaning and its deliberative impact on the noble prophetic discourse. *Journal of the Faculty of Arabic Language, Menoufia*, 36, 348-450.
- Al-Shehri, A. (2004). *Discourse strategies "A pragmatic linguistic approach"*. (1st ed.). Lebanon, Beirut: New United Book House.
- Ibn Ashour, I. (1984). *Altahrir waltanwir*. Tunisia: Aldaar altuwnusiat lilnashr.
- Ibn al-Abed, I. (2000). *Diwan Tarfa bin Al-Abd: Sharh Al-Alam Al-Shantamri*. (2nd ed.). Lebanon, Beirut: Department of Culture and Arts, Bahrain: Arab Institute for Studies and Publishing.
- Abdel Badie, L. (1989). *The linguistic structure of literature: a research in the philosophy of language and aesthetics*. Saudi Arabia, Riyadh: Dar almiriykh lilnashr.
- Abdul Latif, M. (1990). *Sentence in Arabic poetry*. (1st ed.). Egypt, Cairo: Al-Khanji Library.
- Abdellatif, M. (1996). *The Language of Poetry: A Study in Poetic Necessity*. Egypt, Cairo: Dar Al-Shorouk.
- Abdul Muttalib, M. (1997). *Hakadha takalam alnasu*. Egypt: Cairo, Alhayyat almisriat aleamat lilkitab.
- Al-Askari, H. (1971). *Alfuruq fi allugha*. (3rd ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Afaq Al-Jadeeda.
- Eid, M. (1981). *The linguistic level of classical and dialects, prose and poetry*. Egypt, Cairo: World of Books.
- Al-Farabi, E. (2003). *Dictionary of the Diwan of Literature*. Egypt, Cairo: Dar Al Shaab Foundation.
- Ibn Faris, A. (1979). *Maqayis allugha*. Egypt, Cairo: Dar al-Fikr.
- Alfara', Z. (1980). *Maeani alquran*. Egypt, Cairo: Alhayyat almisriat aleamat lilkitab.
- Al-Farahidi, K. (1980). *Al Ain*. Lebanon, Beirut: Dar wamaktabat alhilal.
- Al-Faisal, A. (2002). *The Ten Mu'allaqat*. (1st ed.). Saudi Arabia, Riyadh, Imam Muhammad bin Saud University.
- Allughat alearabia, M. (1345). *Journal of the Royal Arabic Language Academy*. Egypt, Cairo: majmae allughat alearabia.
- Ibn Manzur, J. (n.d). *Lisan Al Arab*. Egypt, Cairo: Dar Al-Maaref.
- Nassef, M. (1981). Alnnahw walshshier: qra't fi dalayil al'iejaz . *Fosool Magazine, Egypt, Cairo*, 3, 33-40.
- Nazer al-Jaish, M. (2008). *Sharh altashil almusamaa tamhid alqawaeid bisharh tashil alfawayid*. (1st ed.). Egypt, Cairo: Dar es Salaam.
- Al-Najjar, A. (1973). *Dia Al-Salik 'iilaa 'awdah almasalik*. (3rd ed.). Egypt, Cairo: Al-Saada Press.
- Nahar, H. (1998). *Alsarf alwafi: An Applied Descriptive Study in Exchange and Some Phonetic Problems*. (2nd ed.). Jordan, Irbid: Dar Al-Amal.
- Ibn al-Warraq, M. (1999). *Ill al-Nahw*. (1st ed.). Saudi Arabia, Riyadh: Al-Rushd Library.
- Yaqut, M. (2005). *The phenomenon of conversion in morphological formulas*. Egypt, Alexandria: Dar almaerifat aljamieia.
- Ibn Yaish, M. (2001). *Sharh almufasal*. (1st ed.). Lebanon, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.